\

تم التحميل من اسهل عن بعد

مفاهيم في الاقتصاد الكلي

علم الإقتصاد :

علم يهتم بالاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية النادرة نسبيا لإنتاج السلع والخدمات لإشباع حاجات الناس المتزايدة.
. (يدرس الاقتصاد الكلي النشاط الاقتصادي للمجتمع ككل أي يتعامل مع الاقتصاد القومي كوحدة واحدة)

امثلة : الاستهلاك الكلي ، والادخار القومي ، والمستوى العام للأسعار، والناتج المحلي الإجمالي للبلد في سنة معينة

و نسبة البطالة (أي يهتم الاقتصاد الكلي بالقضايا الكلية).
*** أهم هذه المفاهيم :** ⟵ (سوف تتكرر معنا هذه المصطلحات خلال دراسة المقرر لذا من المهم فهمها)

1.التضخم: هو الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار.

2.البطالة: تُعرف البطالة في مجتمع ما بأنها تعطل لجزء من قوة العمل الراغبة و القادرة على العمل.
ويُمكن قياس معدل البطالة من خلال الصيغة الاتية :

$$\text{*معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{القوة العاملة اجمالي}} \times 100\%$$

***متى تظهر البطالة؟ تظهر البطالة عادة في أوقات الركود الاقتصادي وتقل في أوقات الازدهار الاقتصادي.**

***أثر البطالة: تؤدي إلى انخفاض في معدل النمو الاقتصادي، لماذا ؟! لأن الأيدي العاملة من عناصر الإنتاج ووجود البطالة يؤدي الى انخفاض في معدل النمو الاقتصادي لأن بعض من عناصر الإنتاج غير مستخدم.**

3.النمو الاقتصادي: النمو الاقتصادي يعني معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي GDP

- **العوامل تؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.**

١- توظيف جميع عناصر الإنتاج ⟵ أي عدم وجود بطالة .

٢- التوظيف الأمثل ⟵ يعني أن يعطي كل عنصر إنتاجي افضل إنتاجيه بالنسبة له .

٣- زيادة التراكم الرأسمالي كلما زاد تراكم رأس المال كلما زادت المقدرة على تحقيق معدلات نمو اقتصادية اعلى.

٤- التعليم والتدريب فالعمالة الماهرة والمدربة لاشك تزيد من إنتاجيتهم وبالتالي يزيد من معدل النمو الاقتصادي.

4.الحساب التجاري:

هو صافي التجارة **الخارجية** بمعنى قيمة صادرات البلد مطروحا منها قيمة المستوردات من الخارج: **(X – M)**

الحساب التجاري له ثلاث حالات :

١- يكون الحساب متوازن في حالة كانت قيمة الصادرات = قيمة الواردات.
٢- يكون عجز في الحساب التجاري عندما قيمة الصادرات > قيمة الواردات.
٣- يكون فائض في الحساب التجاري عندما قيمة الصادرات < قيمة الواردات.

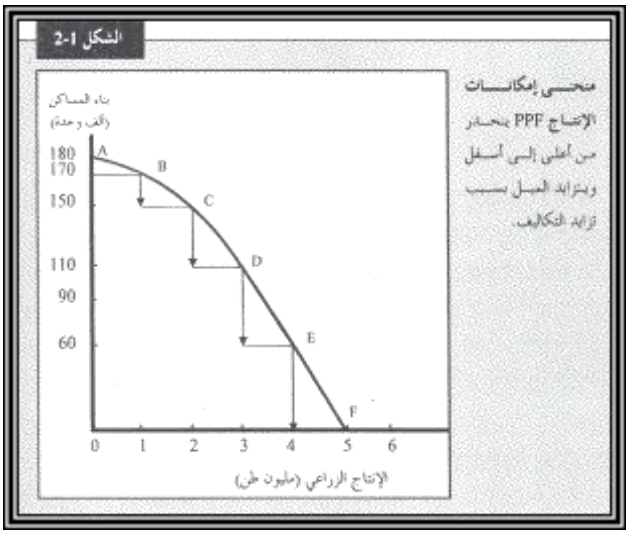

5.منحنى امكانيات الانتاج:

١- جميع النقاط على المنحنى تمثل أقصى مايمكن انتاجه من السلع في ظل استخدام جميع عناصر الانتاج

(عمال و راس مال) بأعلى كفاءة ممكنة وهو ما يعرف

بـ التوظيف الكامل (Full employment).

٢- أية نقطة تقع داخل المنحنى تعنى:

- إما أن تكون عناصر الإنتاج لم يستخدمها كاملة أي هناك بطالة.
- أن يكون استخدمنا عناصر الإنتاج لكن لم نستخدمها بأعلى كفاءة ممكنة.

٣- الانتقال من نقطة إلى أخرى على المنحنى يعنى زيادة الإنتاج من إحدى المنتجين مقابل خفض الإنتاج من المنتج الآخر.

٤- أية نقطة تقع خارج المنحنى لا يمكن تحقيقها أو الوصول إليها لماذا؟!.. لأنها تتطلب موارد أكثر، أو تطور تكنولوجى أحدث.

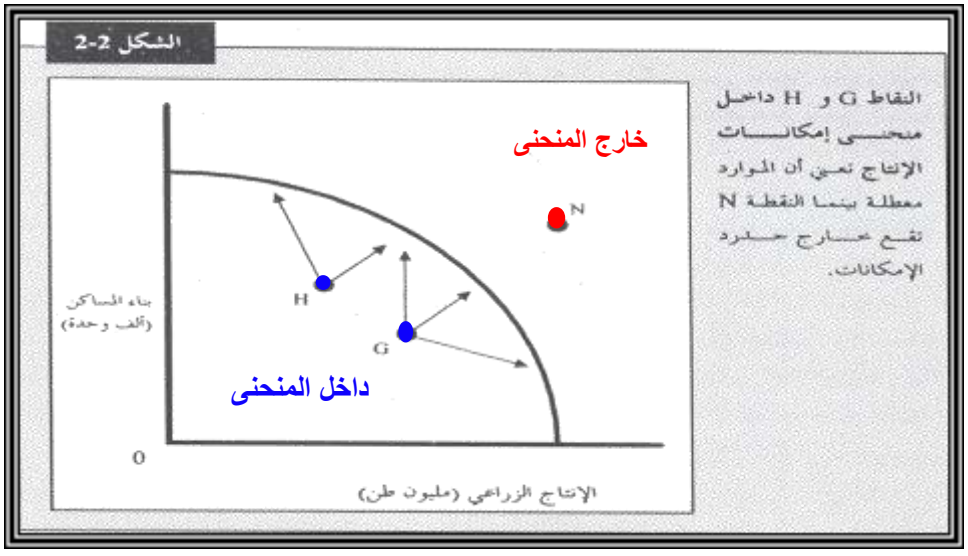

الطلب الكلي والعرض الكلي

سوف نتحدث الأن عن الطلب الكلي ومكوناته

- **في الاقتصاد الجزئي:** نقصد بالطلب جميع المستهلكين لكن على سلعة واحدة.
- **في الاقتصاد الكلي:** نقصد طلب جميع الأفراد على جميع السلع.

تعريف الطلب الكلي:

هو إجمالي الإنفاق المخطط لكافة المشترين في اقتصاد معين.

بمعنى ⟵ إجمالي إنفاق القطاعات الاقتصادية المختلفة.

- **مكونات الطلب الكلي:**

١- الإنفاق الاستهلاكي أو الاستهلاك الكلي. C
٢- الإنفاق الاستثماري. I
٣- الإنفاق الحكومي(قطاع يكون له مشتريات يكون له إنفاق). G
٤- صافي الصادرات (نقصد به الصادرات ناقص الواردات). X-M ⟵ (الحساب التجاري صفحة 1)

- نأتي الأن إلى العرض الكلي .. ونقتصر فقط على تعريف مصطلح العرض الكلي:

العرض الكلي:

مرتبط بالإنتاج وهو مجموع السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع-الاقتصاد-خلال فتره زمنيه معينة.

الان نأتي لمفاهيم أخرى مهمة ..

 # التوازن في الاقتصاد: يتحقق عندما يتساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي.

التدفق Flow و الرصيد Stock:

 # التدفق (التيار): هو التغير خلال فتره زمنيه معينة. مثال : الدخل، الناتج، الإنفاق والاستهلاك

 # الرصيد: فهو كمية ثابته في لحظه معينة.
مثال : الثروة ورأس المال والتوظيف عباره عن أرصده يمكن تحديدها في لحظه معينة.

الدخل والثروة:

 # الدخل Income: هو تدفق نقدي يخلق قوة شرائيه لدى الفرد.

 # الثروة Wealth: رصيد الفرد في لحظه معينة.

 # الانتعاش الاقتصادي: الانتعاش يعني بداية تحسن الاقتصاد بشكل عام. يعني بداية نمو الإنتاج المحلي وبذلك توظيف المزيد من العمالة وبالتالي البطالة سوف تقل.والانتعاش يأخذ له وقت حتى يصل إلى الرواج الاقتصادي. بالذات إذا كان الركود أو الانكماش الذي سبق الانتعاش قوي جدا.

 # الرواج الاقتصادي: تكون الدولة وظفت جميع عناصر الإنتاج أي تكون نسبة البطالة منخفضة جدا ويكون مستوى النمو في الدخل القومي كبير.

 # الركود اقتصادي: أي انخفاض في مستوى الأنشطة الاقتصادية والانتاج وتسريح العمال ثم إذا وصل إلى القاع يسمى قاع الركود الاقتصادي وعندما نصل إلى القاع يكون هناك معدل نمو منخفض جدا يكون هناك انكماش.

 # الكساد الاقتصادي: انخفاض الناتج أو الدخل انخفاض كبير ومستوى البطالة بشكل كبير بالإضافة إلى أن المدة تكون لفترة طويلة جدا اكثر من سنة عادة. مثل الكساد العظيم الذي ضرب امريكا بين ١٩٢٩ الى ١٩٣٣.

*** الفرق بين المعادلة والدالة:**

- كل معادلة ممكن نطلق عليها دالة لكن ليس كل دالة نطلق عليها معادلة.
- المعادلة تعطي معلومات دقيقة بينما الدالة بشكلها العام تعطي معلومات عامة.

مثال:

دالة الاستهلاك : $C = f(Y, W, r)$

معادلة الاستهلاك: $C = a + by + fw - dr$

 # الناتج المحلي الإجمالي GDP:

القيمة النقدية لإجمالي ما يُنتج في الاقتصاد وضمن حدود البلد المعنى من سلع وخدمات سواء من قبل المواطنين أم غيرهم خلال فتره زمنية معينة. هذا التعريف **يستبعد** ما يعود على المواطنين من عوائد مالية وتحويلات نقدية من الخارج نظيري مساعدات أو استثمارات لهم في الخارج، وكذلك المواطنون الذين يقيمون في الخارج.

 # الناتج القومي الإجمالي GNP:

القيمة النقدية لإجمالي ما ينتجه مواطنو البلد فقط سواء كان الإنتاج ضمن حدود البلد المعني أو في الخارج، إضافة إلى العوائد المالية والتحويلات النقدية من الخارج نظير مساعدات أو استثمارات لهم في الخارج. وهو بذلك **يستبعد** قيمة إنتاج **غير** المواطنين حتى لو كانوا ضمن حدود البلد المعني. وهو من أكثر المقاييس شيوعاً واستخداماً لقياس الأداء الإقتصادي ومقدرة الإقتصاد على إنتاج مختلف السلع والخدمات.

نموذج حلقة التدفق الدائري للدخل في اقتصاد مغلق مكون من قطاعين

- **فرضيات النموذج :**

١) لدينا اقتصاد بقطاعين هما :

قطاع العائلات Households Sector و قطاع المنتجين Producers Sector

٢) الدخل الذي يحصل عليه القطاع العائلي سوف ينفق على السلع والخدمات التي ينتجها القطاع الإنتاجي (قطاع رجال الاعمال). لا يوجد ادخار. جميع ما يحصل عليه القطاع العائلي ينفقه على جميع السلع والخدمات الإستهلاكية

٣) يركز النموذج على اعتبار أن: كل ريال ينفق من قبل شخص يمثل في الوقت نفسه دخلاً لشخص آخر. اي أن :

الانتاج = الدخل = الانفاق

أي ان الانتاج يولد دخل والدخل لا بد ان يُنفق على سلع استهلاكية أو رأسمالية بمعنى ان الدخل سيولد انفاق و بالتالي الانفاق على السلع (هو طلب عليها) سيدفع الشركات (قطاع رجال الاعمال) الى الانتاج وهكذا دواليك حيث: (مهم جدا تفهم الكلام هذا ⟵ تدفق دائري)

* يقدم القطاع العائلي خدمات عناصر الإنتاج من عمل، ارض، رأس مال، تنظيم للقطاع الإنتاجي.

* يحصل القطاع العائلي في مقابل خدماته من القطاع الإنتاجي على عوائد ودخول عناصر خدمات الإنتاج والمتمثلة في الأجور، الريع، الفوائد والأرباح ومجموع هذه الدخول نطلق عليها الدخل القومي.

*يقدم القطاع الإنتاجي سلع نهائية وخدمات للقطاع العائلي.

* يقوم القطاع العائلي بشراء السلع النهائية والخدمات ويدفع قيمتها للقطاع الإنتاجي ويطلق على قيمة إنتاج السلع والخدمات المنتجة (الناتج القومي).

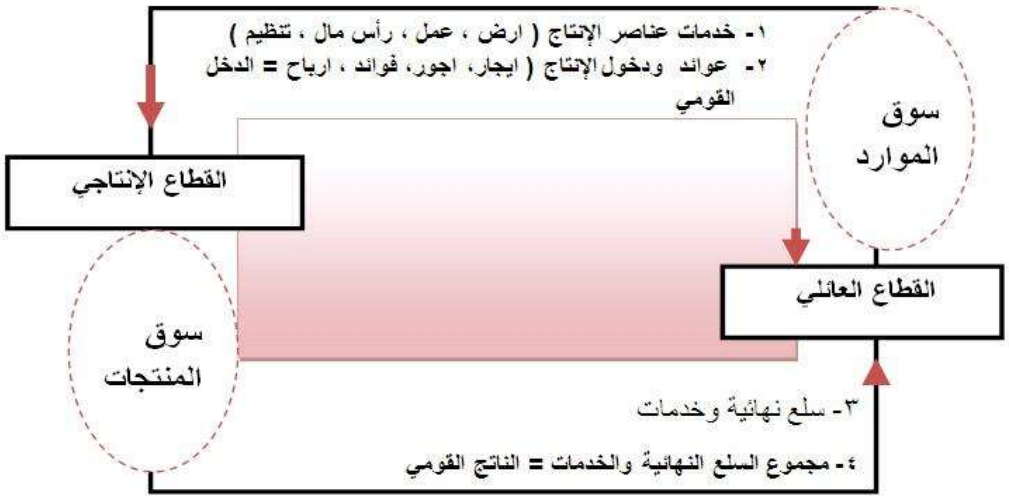

* الفرق بين الاكتناز Compactness والادخار Saving :

 # الاكتناز:

يُعتبر ظاهره مرضية في الاقتصاد. عندما يُكتنز المال في الواقع فيتم حبسه عن التداول ويخرج من دائرة التدفق الدائري للدخل والانتاج مما يعني تعطل جزء من الموارد (بطالة في أحد عناصر الإنتاج).

 # الادخار:

يعتبر ظاهره صحية لأنه عندما يُدخر المال فهو في الحقيقة يوظف لكي يستفيد منه المستثمرون والقطاع الإنتاجي.

* الفرق بين الضرائب Taxes وصافي الضرائب Net Taxes:

 # الضرائب : مجموع ما يدفعه قطاع الافراد (العائلي) للحكومة كضريبة على الدخل .

 # صافي الضرائب: حصيلة ما يدفعه قطاع الافراد (العائلي) للحكومة كضريبة على الدخل **مطروحا** منها ما يتسلمه القطاع من الحكومة كإعانات ومدفوعات الضمان الاجتماعي.

* الدخل الشخصي و الدخل المتاح:

 # الدخل الشخصي: هو عبارة عن الدخل القومي بعد خصم العوائد التي لم يستلمها العنصر الإنتاجي وهو يساوي:

= (الدخل القومي - ضرائب أرباح الشركات - الإرباح المحتجزة - أقساط معاشات التقاعد + مدفوعات التحويلات)

 # الدخل المتاح: هو الدخل الشخصي بعد خصم الضرائب المباشرة منه وهو يساوي:

(الدخل الشخصي - الضرائب المباشرة على الدخل)

نموذج حلقة التدفق الدائري للدخل في اقتصاد مفتوح

- **فرضيات النموذج :**

1) لدينا اقتصاد ب 4 قطاعات هي :

1. قطاع العائلات (الأفراد) Households Sector C
2. قطاع المنتجين (قطاع رجال الاعمال) Producers Sector I
3. قطاع الحكومة Government Sector G
4. قطاع صافي التجارة الخارجية Net Exportation Sector X-M (الحساب التجاري صفحة 1)

٢) الدخل الذي يحصل عليه القطاع العائلي سوف يوزع كالاتي :

- جزء يذهب لاستهلاك السلع والخدمات للإنتاج المحلي. C
- جزء للادخار. S
- الضرائب: ما يدفعه الافراد للحكومة كضريبة على الدخل T
- الإنفاق على السلع المستوردة من الخارج (الواردات) M

٣) جزء من الدخل يذهب للادخار S والذي يقوم القطاع المالي ممثلا بالبنوك بتحويله الى استثمارات I عن طريق القروض الممنوحة لقطاع رجال الاعمال الذي يشتري بها الالات اللازمة للعملية الانتاجية.

٤) يقوم القطاع الحكومي بعد اخذ الضرائب T من قطاع الافراد بانفاقها على المشاريع والسلع والخدمات من خلال ما يعرف بالانفاق الحكومي G

٥) يقوم القطاع الخارجي بالانفاق على السلع والخدمات المحلية من خلال الانفاق الخارجي على الصادرات X.

٦) يقوم قطاع رجال الاعمال بالانفاق الاستثماري I من خلال : الشراء النهائي للمعدات والالات و جميع المنشات السكنية او تجارية او صناعية.

و كذلك التغير في المخزون السلعي من مواد اولية او وسيطة أو نهائية.

*** الخط الأخضريُمثل الايداعات Injections في شريان التدفق النقدي الدائري للدخل(صادرات ،استثمارات،انفاق حكومي).**

*** الخط الأحمر يمثل السحوبات Withdrawals من شريان التدفق النقدي الدائري للدخل (واردات، ضرائب ادخار) .**

٧) الانتاج = الدخل = الانفاق بمعنى :

الناتج القومي: القيمة السوقية لجميع السلع النهائية والخدمات التي أنتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة في الغالب سنة.

الدخل القومي: مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة.

(وقد تم التعرف على الناتج القومي والدخل القومي في صفحة 4 بشكل مفصل)

الإنفاق الكلي :عبارة عن " الطلب الكلي في المجتمع والمتمثل في إنفاق القطاعات الأربعة المكونة للاقتصاد.

طرق قياس الناتج القومي

- **يمكن قياس الناتج القومي بثلاث طرق هي: ١) طريقة الناتج ٢) طريقة الإنفاق ٣) طريقة الدخل.**

1. طريقة الناتج : تقوم هذه الطريقة على أساس قياس كل السلع والخدمات النهائية التي أنتجت خلال العام :

أ/ طريقة السلع النهائية Final Goods Approach : احتساب قيم السلع والخدمات بشكلها النهائي المنتجة في الجسم الاقتصادي خلال السنة دون احتساب قيم السلع الوسيطة. (نأخذ أول رقم في المسألة وتضربه في أخر رقم ☺)

مثال: مزرعة بلغ انتاجها الكلي من القمح 50 طن مع سعر بيع للطن الواحد 100 دولار. تم بيع هذا القمح بالكامل الى المطاحن التي حولته الى طحين وباعته بدورها الى الافران بسعر 150 دولار للطن والتي قامت بدورها ببيعه للمستهلك النهائي بسعر 210 دولارللطن. احسب الدخل القومي (الانتاج القومي) بطريقة السلع النهائية؟

الحل: الدخل القومي = سعر السلعة النهائية × الكمية المباعة من السلعة النهائية

= 50 × 210 = 10500 دولار

اذن لا نحسب من القيم المتحققة سوى قيمة (الخبز) السلعة النهائية حيث لا تسمح هذه الطريقة بمعرفة مساهمة كل نشاط في الدخل القومي المتحقق. لتلافي هذا العيب نلجأ الى استخدام طريقة القيمة المضافة.

ب/ طريقة القيمة المضافة Added Value Approach:

يقوم اسلوب القيمة المضافة على حساب قيم **الإضافات** الجزئية للمنتج النهائي وعدم حساب القيمة النهائية للمنتج.

في مثالنا السابق:

	الكمية بالطن		سعر الطن $		القيمة المباعة $	القيمة المضافة	
المزرعة (قمح):	50	×	100	=	5000	5000	(نجمع الإضافات فقط ☺)
المطاحن(طحين):	50	×	150	=	7500	+ 2500	
الأفران (الخبز):	50	×	210	=	10500	+ 3000	

الدخل القومي (الناتج القومي) = مجموع القيم المضافة لكل قطاع = 10500 $

هنا ننتهي من أول طريقة وهي طريقة الناتج .

نتابع طرق قياس الناتج القومي

٢) طريقة الانفاق Expenditure Approach:

يتم جمع كافة انواع الانفاق اللازم للحصول على السلع والخدمات النهائية

الدخل القومي = الانفاق القومي = الانفاق الاستهلاكي+ الانفاق الاستثماري + الانفاق الحكومي + صافي الانفاق الخارجي

$$C + I + G + (X-M)$$

سؤال : ماذا يحسب ضمن الناتج القومي الإجمالي؟ وماذا يستبعد عند حسابه ؟

السلع والخدمات التي يتعين حسابها ضمن الناتج القومي الإجمالي :

١) العمليات غير السوقية: هي العمليات التي تتضمن سلع وخدمات لا ترد إلى الأسواق ولا تتم مبادلتها بالنقود".

مثال: اعمال التريكو الذي تقوم به بعض الجمعيات غير الربحية.

٢) السلع التي تم استهلاكها بواسطة منتجيها ولا تصل إلى الأسواق:

مثال المزارع يستهلك جزء مما أنتجه من قمح ولم يقم ببيعه للمطاحن"

٣) خدمات الإسكان : إذا كان الشخص يسكن في مكان مملوك له في هذه الحالة يجب أن يحسب ضمن الناتج القومي الإجمالي ويثمن كما لو كان مستأجرا .

مثال : أجره المنزل التقديرية الذي يملكه شخص هو سنويا خمسين الف ريال إذا يحسب خمسين الف ريال ضمن الناتج القومي الإجمالي.

٤) الخدمات الحكومية المجانية :

مثال: الدفاع المدني والأمن والشرطة والصحة والتعليم كلها خدمات مهمه تقدمها الدولة لا بد وأن تدخل في حساب الناتج القومي الإجمالي حيث تقيم على أساس التكاليف كم كلفنا المرفق التعليمي نحسب تكاليفه، كم كلفنا المرفق الصحي أيضا نحسب تكاليفه.

٣) طريقة الدخول الموزعة Incomes Distributed Approah:

عبارة عن مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة في الغالب سنة

وتشمل=

الأجور والرواتب المدفوعة + الفوائد المدفوعة + الايجارات المدفوعة + الأرباح الموزعة وغير الموزعة

هذه الطريقة (الدخول) هي الاسهل لكنها ليست أكثرها دقة حيث :

الانتقاد الاول : هناك أشخاص يحصلون على دخول دون ان يُساهموا في العملية الإنتاجية،

مثل :الرواتب التقاعدية، الاعانات (برنامج حافز للعاطلين) لا بد من استبعادها عند حساب الدخل القومي

الانتقاد الثاني: هناك أفراد لا يستلمون راتبهم كاملا مثل (اقتطاع التامين الصحي، اقتطاع الضمان الاجتماعي، حصة التقاعد، ضريبة الدخل) لا بد من اضافتها عند حساب الدخل القومي.

السلع والخدمات التي يتعين استبعادها من الناتج القومي الإجمالي

١) **السلع والخدمات لا يمكن حصر قيمتها:** يستبعد الناتج القومي الإجمالي عدد من السلع والخدمات التي لا يمكن حصر قيمتها ليس لأنها غير مهمه لا ولكن لصعوبة حسابها

مثال : ومن أهم ذلك ما تقوم به ربات البيت من العمل في المنزل و الخدمات المنزلية التي يقوم بها المرء دون تقدير قيمتها نفس الشي الشخص الذي يقوم بعمل داخل منزله لا يحسب داخل الناتج القومي أي لو كان صاحب المنزل قام بإصلاح كهرباء أو بعض الأشياء البسيطة هنا في الحقيقة اضاف بعض الأشياء البسيطة لكن لا تضاف قيمتها.

٢) **السلع المستعملة أو السلع التي سبق إنتاجها في السنة الماضية:**

مثال: لو أخذنا سلع معمرة مثل السيارة والثلاجة صحيح أنها تعطي منفعة مستمرة مع ذلك لا تدخل في الناتج القومي الإجمالي لأنها منتجة من السنة الماضية.

٣) **الاقتصاد الخفي أو الاقتصاد غير القانوني أو الاقتصاد غير المرخص له** : الاقتصاد الخفي سواء كان يقوم على إنتاج سلع وخدمات وجائزة مباحة ولا غبار عليها لكنها غير مسجلة أو غير مرخص لها

مثال : قيام شخص بحفر بئر لاستخراج النفط من ارض يملكها وبيعه لحسابه الخاص .

أو أنها ممنوعة ومحرمة قانونا وشرعا، مثال : انتاج وبيع المخدرات والخمور.

- **عيوب الناتج القومي الإجمالي كمعيار للرفاهة:**

١) لا يشمل إنتاج ربة الأسرة التي تعتني بأطفالها وبيتها والقيام بتجهيزات الوجبات الغذائية بشكل مستمر رغم انها أعمال لها قيمة اقتصادية ولكن لا تحسب من الناتج القومي الإجمالي وبناء علية فيعتبر معيار غير سليم لرفاهية).

٢) لا يمكن استخدامه للمقارنة بين الدول:

لو أخذنا مثال المملكة العربية السعودية والهند فالناتج القومي الإجمالي للهند أكبر من المملكة لكن لا يعني أن رفاهية مواطني الهند أفضل من رفاهية مواطني المملكة لأن سكانها الهند عددهم كبير (مليار نسمة)

الحل : استبدال الناتج القومي الاجمالي للبلد ككل بالناتج القومي الإجمالي للفرد يعني نأخذ الناتج القومي الإجمالي ونقسمه على عدد سكان المملكة ونقارنه بالناتج القومي الإجمالي للفرد في الهند حيث سنجد الفرق كبير.

٣) حسابات الناتج القومي الإجمالي لا تتضمن أوقات الراحة والمتعة التي لها تأثير كبير في رفاهية المجتمع.

٤) حسابات الناتج القومي الإجمالي لا تأخذ في حساب التحسينات والتطورات في السلع والخدمات، والتي لا يزال التطور المعرفي والتكنولوجي يضيف لها.

٥) حسابات الناتج القومي الإجمالي لا تضيف المنافع المتدفقة من السلع المعمرة والمنتجة في سنوات سابقة (مثل الثلاجة أو السيارة).

٦) التلوث الذي يصاحب المنتجات لا يُضّمن في حسابات الناتج القومي الإجمالي كقيمة سلبيه والتي تقلل من رفاهية المجتمع.

٧) حسابات الناتج القومي الإجمالي لاتشمل النشاط الإنتاجي غير الرسمي(الاقتصاد الخفي)والذي ينمو بشكل مستمر.

الناتج القومي الحقيقي والناتج القومي النقدي (الاسمي) ☜ مهم جدا

 # الناتج القومي او المحلي الاسمي (بالأسعار الجارية) : ⟵ متعلق بالسعر
القيمة النقدية الاسمية للناتج القومي او الناتج المحلي مقوما بالأسعار الجارية.

 # الناتج القومي أو المحلي الحقيقي (بالأسعار الثابتة) : ⟵ متعلق بالانتاج
هو الزيادة الحقيقية في إنتاج السلع والخدمات.
مثال توضيحي: الجدول الاتي يعطينا قيمة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية لمنتج معين حيث نستطيع ملاحظة تأثير السعر على الناتج المحلي الاجمالي:

الانتاج ثابت والسعر تغيير ☺

السنة			GDP الاسمي
Year	الكمية المنتجة	سعر الوحدة	
1999	4000	4	16000 ريال
2000	4000	6	24000 ريال

*** يُمكن تحويل الناتج القومي أو المحلي من الأسعار الجارية (الأسمي)الى الأسعار الثابتة (الحقيقي) من خلال استخدام الصيغة التالية:**

$$\text{الناتج القومي او المحلي بالأسعار الثابتة(الحقيقي)} = \frac{\text{الناتج القومي او المحلي الاسمي بالاسعار الجارية}}{\text{الرقم القياسي للأسعار أو المخفض الضمني}} \times 100$$

تمرين

مثال: على افتراض أن لدينا اقتصاد ينتج سلعتين فقط حسب البيانات التالية:

السنة	الكمية المنتجة		السعر	
Year	السيارات	الكمبيوتر	السيارات	الكمبيوتر
2004	4	1	10000$	5000$
2005	5	3	12000$	5000$

١) احسب الناتج المحلي الاجمالي الاسمي Nominal GDP و الفعلي (الحقيقي) Real GDP ؟

٢) هل حسب حساباتك ارتفع الناتج الاجمالي الحقيقي بين عامي 2004 و 2005 وما هو معدل النمو؟

٣) احسب معدل التضخم من خلال الرقم القياسي او المخفض الضمني للناتج المحلي GDP Deflator؟

الحل:

الفقرة الأولى من السؤال:

جدول (١) : الناتج المحلي الاجمالي الاسمي **Nominal GDP**

السنة	الكمية المنتجة		السعر		GDP الاسمي
Year	السيارات	الكمبيوتر	السيارات	الكمبيوتر	
2004	4	1	10000$	5000$	45000$
2005	5	3	12000$	5000$	75000$

*شرح: نضرب عدد كل منتج في سعره في نفس السنة ونجمع الناتج (الإسمي) ☺

جدول (٢) : الناتج المحلي الاجمالي الفعلي **Real GDP**

السنة	الكمية المنتجة		السعر		GDP الحقيقي
Year	السيارات	الكمبيوتر	السيارات	الكمبيوتر	
2004	4	1	10000$	5000$	45000$
2005	5	3	10000$	5000$	65000$

*شرح: نضرب عدد كل منتج في سعره الأول في أول سنة ونجمع الناتج (الحقيقي) ☺

تابع حل التمرين

٢) هل حسب حساباتك ارتفع الناتج الاجمالي الحقيقي بين عامي 2004 و 2005 وما هو معدل النمو؟

٢) نعم ارتفع الناتج الاجمالي الحقيقي بين عامي 2004 و 2005 بقيمة $20000 .

معدل النمو في الناتج المحلي الحقيقي هو = $\frac{65000 - 45000}{45000}$ **= 44.4%**

*شرح: هنا طلب الحقيقي يعني اروح لجدول الناتج الحقيقي واخذ الناتج الثاني ناقص الناتج الأول قسمة الناتج الأول☺

---

٣) احسب معدل التضخم من خلال الرقم القياسي او المخفض الضمني للناتج المحلي GDP Deflator؟

٣) الرقم القياسي للأسعار أو المخفض الضمني = $\frac{\text{الناتج القومي او المحلي الاسمي بالاسعار الجارية}}{\text{الناتج القومي او المحلي بالأسعار الثابتة}} \times 100$

المخفض الضمني او المكمش للناتج المحلي الاجمالي = GDP Deflator

لسنة 2004: $\frac{45000}{45000} \times 100 = 100$

لسنة 2005: $\frac{75000}{65000} \times 100 = 115$

تعني أن الأسعار ارتفعت بمقدار 15% بين السنتين.

[(115-100) /100] =15%

المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الكينزية

المدرسة الكلاسيكية : تنص على أن قوى السوق الحر قادرة على تحقيق التوظيف الكامل. لكن أزمة الكساد العظيم (١٩٢٩-١٩٣٣) أثبتت فشل هذه النظرية.(*شرح: الخلاصة نظرية قديمة فاشلة تنص على فكرة التوظيف الكامل)

أولا : مفهوم ومبادئ النظرية الكلاسيكية: ⟵(المقصود أفكار ونظريات هذه المدرسة الإقتصادية)

1. النظام الحر الرأسمالي (قوى السوق) قادرة على تحقيق التوظيف الكامل للموارد.(التوظيف الكامل)

2. فلا داعي لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. ⟵ (حيادية الدولة .. مالها علاقة بالسوق)

3. حيث إذا حدث خلل فإن الية الاسعار تعيد التوازن وتمنع انخفاض الانفاق من أن يؤدي الى انخفاض الناتج الحقيقي و الدخل و التوظيف. ⟵ (التوازن التلقائي)

4. **قانون ساي** (العرض يخلق الطلب): يعني أن كل ما ينتجه المنتجون أو ما يعرضه البائعون من سلع و خدمات سوف يجد من يشتريه ويطلبه. بمعنى اخر، إن كل ما يحصل عليه الافراد من دخول سوف ينفقونها لشراء السلع والخدمات وبالتالي أنكر الكلاسيك وجود فائض في الانتاج.

5. حتى لو احتجز جزء من الدخل على شكل الإدخار فهو لا يُعتبر تسرب، بل اعتبره الكلاسيك نوع من الانفاق ليس في الحاضر و إنما في المستقبل (كل دولار يُدخر بواسطة قطاع الأفراد سوف يُستثمر بواسطة رجال الاعمال). أي أن الادخار ما هو الا نوع من الانفاق على السلع الاستثمارية.

* الدخل Y يُنفق على الاستهلاك C والادخار S : $Y = C + S$ ⟵(ركز في فرق الدخل بين الكلاسيك وبين كينز)

* عند عدم تساوي الادخار(S) مع الاستثمار (I) فإن سعر الفائدة (i) الذي يتناسب طرديا مع الادخار وعكسيا مع الاستثمار سوف يعيد حالة التوازن للاقتصاد. ⟵ (كيف يفسر الكلاسيك التوازن التلقائي)

6. مرونة الاسعار والأجور والفائدة: اعتقادهم بحالة الاستخدام الشامل ناجم عن اعتقادهم بمرونة الاسعار والأجور و اسعار الفائدة. مثلا: إذا حدث عدم توازن بين عرض العمال والطلب عليهم يُمكن من خلال الية تغيير الاجور إعادة التوازن. (اعتقادهم بمرونة الأجور والأسعار في إحداث التوازن للاقتصاد- نفس كلام فقرة 3)

* ولو عجز سعر الفائدة عن **إحداث التوازن** فإن مرونة اسعار السلع والخدمات سوف تُعيد التوازن لأن (↓ الانفاق الكلي AE ← ↓ الاسعار P ← ↑ الانفاق مرة أخرى ← اعادة التوازن للاقتصاد تلقائيا.

ثانيا : فرضيات النظرية الكلاسيكية: (نظريات الكلاسيك تكرار لمبادئهم)

1. سيادة المنافسة الكاملة في أسواق رأس المال والعمل والسلع والخدمات بحيث لا يُمكن لمنتج أو بائع واحد التأثير على مستوى الاسعار. ⟵ (هل تذكر أنواع الأسواق .. نوع السوق هنا المنافسة الكاملة)

2. الحرية (المرونة) التلقائية للأسعار دون أي تدخل خارجي استجابة للعرض والطلب.(حيادية الدولة و مرونة الأسعار)

3. العرض هو من يخلق الطلب (**قانون ساي**)← عدم إمكانية حدوث نقص في الطلب.

4. التوازن التلقائي في جميع الاسواق(عدم حدوث فائض في الطلب الفعال أو العرض في الاجل الطويل).

5. وقد افترض الكلاسيك ثبات كلاً من سرعة دوران النقود وحجم السلع المتبادلة في السوق لماذا ؟! (نظرا لافتراض التوظيف الكامل)، وبذلك فإن المستوى العام للأسعار يتناسب طرديا مع كمية النقود المعروضة، ووفقا للكلاسيك فإن مضاعفة كمية النقود المعروضة يترتب عليه مضاعفة المستوى العام للأسعار.

- **ثالثا: التوازن الكلي حسب النظرية الكلاسيكية :**

الطلب الكلي في المفهوم الكلاسيكي: يُمثل الطلب الكلي وفقا لافتراضات النظرية الكلاسيكية العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة والسعر(نفس تعريف الطلب اللي نعرفه لكن هنا تحت افتراض مااااذا؟!) تحت افتراض **ثبات** كمية **النقود** وسرعة دورانها. وباشتقاق دالة العرض الكلي من دالة الإنتاج والتوازن في سوق العمل ثم منحنى الطلب الكلي من نظرية كمية النقود، نجد أن التوازن الكلي يتحقق بتساوي العرض الكلي والطلب الكلي كما في الشكل:

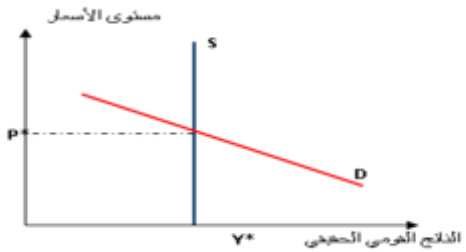

الخلاصة: (بأفتراض التوظيف الكامل فأن ..

1- كمية النقود وسرعة دورانها ثابت يتبع ذلك ثبات في المستوى العام للأسعار .

2- في حال زادت كمية النقود .. يزيد المستوى العام للأسعار (العلاقة طردية).

3- (أن التوازن الكلي يتحقق بتساوي العرض الكلي والطلب الكلي معاً). ☺

النظرية الكلية الحديثة في الدخل و الاستخدام و الانتاج (النظرية الكينزية)

بعد انهيار النظرية الكلاسيكية (التقليدية) في مجال الدخل و الاستخدام و الانتاج بعد أزمة الكساد العالمي (١٩٢٩-١٩٣٣)، قام الاقتصادي الانجليزي جون مايناردكينز John Maynard Keynes بتقديم نظرية مناقضة للنظرية الكلاسيكية في كتابه الشهير (النظرية العامة في الدخل و الاستخدام و النقود) في عام ١٩٣٦ حيث اوضح ما يلي:

أولا : انتقادات النظرية الكلاسيكية:

- أن النظرية الكلاسيكية لا تنطبق الا في حالة واحدة وهي الاستخدام الشامل بينما نظريته تنطبق على جميع الحالات سواء استخدام شامل أم لا.
- على عكس الكلاسيك يعتقد كينز أن الاجور ليست المحدد الاساسي و الوحيد للاستخدام و أنها ليست بتلك المرونة (نقابات العمال/ الحد الادنى للاجور/ قوانين و تشريعات الدولة).
- على عكس الكلاسيك يؤيد كينز تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي خاصة وقت الازمات.
- رفض كينز قانون ساي في الاسواق الذي يذهب الى ان العرض (الانتاج) يخلق الطلب حيث أعطى كينز أهمية للطلب الكلي الفعال المحرك الاساسي و الحاسم لمستوى الدخل و الاستخدام في المدى القصير.
- شدد كينز على أن الادخار لا يساوي دائما الاستثمار حيث على عكس التقليديين اعتقد انه ليس بالضرورة أن تكون نفس الجماعات التي تستثمر هي التي تقوم بالادخار. اعتقد ايضا أن الاموال المدخرة تحتاج الى فترة زمنية لتتحول الى استثمارات و هذا يؤدي الى اختلال في النشاط الاقتصادي.
- اذن الادخار يمثل تهرب عند كينز.
- اعتقد كينز ليست الجماعات التي تتخذ قرارات الانفاق بالتالي هناك تفاوت بينها يُسبب الازمات الاقتصادية.
- اعتقد كينز أن حالة المنافسة الكاملة (التي اعتمد عليها الاقتصاديون الكلاسيك) ليست الا حالة نظرية لا وجود لها في الحياة العملية.
- في المدى القصير يعتمد الانتاج على مستوى الاستخدام (عنصر العمال) على اعتبار أن جميع الموارد الأخرى محدودة في المدى القصير (رأس المال و التكنولوجيا) اللذان يلعبان دورا فعالا لكن في المدى الطويل.
- الانتاج يعتمد على التوقعات المستقبلية للمنتجين (الاستثمار يعتمد بجزء منه على توقعات الشركة المستقبلية لوضع الاقتصاد). هذا يعني أن نظرية الدخل و الاستخدام و الانتاج هي عبارة عن نظرية حول الطلب الكلي لكون الطلب المتوقع (الانفاق الكلي المتوقع والمرغوب عند كل مستوى من مستويات الدخل القومي) هو العامل الاساسي لاستغلال الطاقة الانتاجية.

***سعر الفائدة:** رغم تأثيره على قرارات المستثمرين إلا أنه ليس العامل الوحيد الأكثر أهمية في اعادة التوازن فالعامل الأهم هو الربح الذي يتوقعه رجال الأعمال. ففي حالة الركود و تشاؤم رجال الأعمال حول المبيعات و الأرباح المستقبلية تكون عادة أسعار الفائدة منخفضة و رغم ذلك لا تشجع رجال الأعمال على زيادة استثماراتهم.

ثانيا : فرضيات النظرية الكينزية في الدخل و الاستخدام و الانتاج:

- الطلب الكلي الفعال للسلع و الخدمات عامل مهم لتحديد الدخل القومي و التأثير على مستوى الأسعار.
- الادخار يُمكن أن يتأثر بعوامل اخرى غير سعر الفائدة كالدخل.
- المصلحة العامة قد تتعارض أحيانا مع المصلحة الخاصة.
- النقود ليست محايدة بل تؤثر على سعر الفائدة.
- قد تكون الأجور عند مستوى معين غير مرنة (جمود الأجور) مما يخفض مستوى العمالة عند مستوى التشغيل الكامل فتحدث بطالة. كما ان انخفاض الأجور لا يحقق توازن تلقائي لسوق العمال.
- لا توجد حرية كاملة للأفراد (عدم توفر شروط المنافسة الكاملة).
- يمكن ان يتوازن الدخل القومي عند مستوى أقل من التشغيل الكامل للموارد (في حال وجود بطالة) و بالتالي حدوث فجوة انكماشية. او يمكن أن يتوازن عند مستوى أكبر من الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية و بالتالي حدوث فجوة تضخمية. هنا يستوجب استخدام السياسيات المالية أو النقدية لعلاج هذه الاختلافات.

(* السياسات المالية والنقدية راح تتكرر معانا وراح نشرحها بالتفصيل لكن أرجو الالتفات لها هنا)

ثالثا : النموذج الكينزي وتحديد الدخل التوازني: (النموذج الكينزي يتعامل مع السوق في الأجل القصير)

افتراضات النموذج:

- الطلب على السلع والخدمات يُحدد الإنتاج، أو مستوى الإنتاج المحلي الإجمالي
- الأجل القصير هو الفترة من الزمن التي لا تتغير الأسعار خلالها أو تتغير بشكل طفيف جدا. ← (يتكرر ذكره)
- في الاجل القصير المنتجون يعرضون جميع الإنتاج المطلوب.
- في الأجل القصير يتعدل الاقتصاد بسرعة لأجل الوصول لمستوى التوازن (الطلب الكلي = العرض الكلي).

- سوف نستعرض ما يلي:

١) تحديد التوازن في اقتصاد مغلق مكون من قطاعي (الافراد ورجال الاعمال).

- التوازن الكلي يتحقق عندما : **الطلب الكلي (الانفاق الكلي) = العرض الكلي (الانتاج الكلي)**

Aggregate Supply =Aggregate Demand

AS = AD

← لاحظ تكرار التوازن في كل نموذج اقتصادي مع اضافات تناسب قطاعات النموذج (قطاعين / أكثر)

* الدخل Y عند كينز يجمع بين الاستهلاك C والاستثمار I : $Y = C + I$ ← (لاحظ فرق الدخل في النظريتين)

- بخصوص الاستهلاك C هو مقدار ما ينفقه القطاع العائلي على شراء السلع والخدمات.
- عند كينز فان الاستهلاك C يعتمد على الدخل Y بعلاقة طردية. (عند الكلاسيك العلاقة طردية بين الدخل والسعر صفحة ١٤)
- ليس كل زيادة في الدخل تذهب لزيادة الاستهلاك بل هناك جزء منها يذهب للادخار S خاصة في المدى القصير.

- **أنواع الاستهلاك:**

١) الاستهلاك الثابت (المستقل) C_a: لا يعتمد على الدخل حيث هناك استهلاك لكل فرد حتى وان كان دخله = صفر.

٢) الاستهلاك المتغير (التابع) **by**: حيث يزيد الاستهلاك مع زيادة الدخل ويقل مع انخفاضه. (العلاقة الطردية بين C و y)

٣) الاستهلاك الكلي: عبارة عن جدول أو معادلة تبين العلاقة بين مستوى الدخل وما ينفقه المستهلكون على شراء السلع والخدمات وهي علاقة موجبة _ (لأنها علاقة طردية فهي موجبة):

$$C = C_a + by$$

حيث..

C_a الاستهلاك الثابت (المستقل) :

b=MPC الميل الحدي للاستهلاك: هو مقدار **الزياده** في **الاستهلاك** نتيجة **زيادة الدخل** **بوحدة واحدة**.

(*شرح:علمنا مسبقاً أن العلاقة طردية بين الدخل والاستهلاك لكن القياس **في الزيادة** هنا بوحدة واحده)

تعريف الميل الحدي للاستهلاك رياضياً :

$$\frac{\Delta C}{\Delta Y} = b$$

مثال : لو كانت b= 0.8 فهذا يعني أنه لو زاد الدخل ريال واحد فسوف يزيد الاستهلاك بقيمة 80 هللة. ولو زاد الدخل القومي بقيمة 100 مليون ريال سوف يزيد الاستهلاك بقيمة ٨٠ مليون ريال وهكذا.

$$80.000000 = 0.8 \times 100.000000$$

Y: الدخل القومي (الدخل المتاح الذي لا يوجد فيه تدخل حكومي ولا فيه صافي صادرات)

*** تأثير ارتفاع الاستهلاك الثابت C_a سيكون انتقال منحنى الاستهلاك الكلي C لأعلى بشكل موازي لنفسه بسبب:**

زيادة الثروة وتشمل: ارتفاع قيمة الأسهم أو ارتفاع قيمة السندات أو **ارتفاع** قيمة السلع المعمرة المملوكة بواسطة المستهلكين (كلها تؤدي لزيادة الثروة)

ثقة المستهلك (عندما يكون المستهلك **أكثر** ثقة بالمستقبل فهنا يكون الاستهلاك الثابت **أكبر**) (والعكس اذا قلت الثقة..).

تأثير ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك b من خلال:

(التقديرات الشخصية للزيادة في الدخل) وهل هي دائمة أو مؤقتة.(مثل العيدية .. مكافأت)

انخفاض ضريبة الدخل: يعني هذا زيادة في الميل الحدي للاستهلاك فعندما ندخل للقطاع الحكومي لاحقا سندخل معها الضرائب فإذا انخفضت ضريبة الدخل فان الميل الحدي للاستهلاك سوف يزيد.

(* دائما: الاستهلاك يقصد فيه الطلب الاستهلاكي + الطلب الاستثماري)

---

* بالنسبة للاستثمار I فهو **ثابت** لا يعتمد على الدخل (أي أنه مستقل عن الدخل): (***مهم جدا** تفهم الجملة هذه عند كينز)

بالتالي **الطلب الكلي سيكون بجمع الاثنين معا (الطلب الاستهلاكي C + الطلب الاستثماري I)**

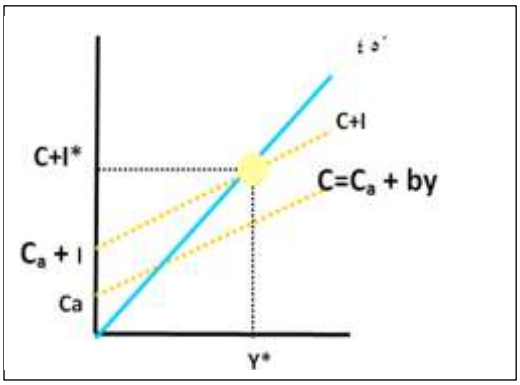

بالنسبة للانتاج (العرض الكلي AS) يمثله خط الدخل (خط ال ٤٥درجة)

التقاء الاثنين معا يحقق التوازن في الاقتصاد:

(* شرح: الانتاج يولد ← دخل الدخل يولد انفاق ..)

تقاطع دالة الطلب الكلي المتمثل في الاستهلاك + الاستثمار C+I مع العرض الكلي المتمثل في خط ال 45° يُحدد الدخل التوازني (Y*) الموجودة على المحور الأفقي والتي تتساوى مع *(C+I) أي أنه إذا كانت (Y*)=100 فان *(C+I) لابد أن تساوي 100.

إذا هذه هي نقطة التوازن

AS	=	AD
Y	=	C + I

ضروري تحفظ معادلة التوازن ..لأننا راح نضيف قطاعات أخرى للمعادلة في المسائل القادمة .. ☺

(**مهم جدا** و راح تجي في الإختبار) .. **سهل جدا**
المهم تعرف أنه المتغير **معطى** (**b**) سواء في دالة الادخار أو الاستهلاك وتحفظ خطوات الحل. ☺

العلاقة بين الاستهلاك والادخار:

الدخل يتوزع بين الاستهلاك والادخار أي أن :

$$Y = C + S$$

نجد أن الادخار = الدخل Y – الاستهلاك C

$$S = Y - C$$

كتابة دالة الادخار S:

نستنتجها من دالة الاستهلاك $C = C_a + by$ حيث دالة الادخار تكتب بصيغة تشابه دالة الاستهلاك :

$$S=-Ca+(1-b)y$$

S وهو الادخار ، Ca- وهو الادخار الثابت وهو سالب

MPS=1-b الميل الحدي للادخار ← قانون الميل الحدي للإدخار

مثال : اذا كانت دالة الاستهلاك هي : $C = 50 + 0.75Y$ بالتالي : (المثال يوضح فرق الإشارة بين الدالتان)

دالة الادخار هي : $S = -50 + (1-0.75)\ Y$ ← **0.75** مستهلك

$S = -50 + 0.25\ Y$ ← **0.25** مدخر

(التوازن في اقتصاد مغلق مكون من قطاع الافراد ورجال الاعمال)

دخل ثابت يعني لايمكن الاستغناء عنه (أكل ، شرب)

دالة الاستهلاك : $C = 50 + 0.75Y$ (استهلاك متغير + استهلاك ثابت)

دالة الادخار: $S = -50 + 0.25\ Y$ (دخل متغير + دخل ثابت)

$Y^*=600$

السؤال : أوجد الدخل التوازني؟ ..... نعوض في المعادلة المعطاة

S (الإدخار)	C+I الطلب الكلي AD أو الإنفاق الكلي AE	I (الإستثمار)	C (الإستهلاك)	C+I (العرض / دخل)
-50	150	100	50	0
0	300	100	200	200
50	450	100	350	400
100	**600**	**100**	**500**	**600**
150	750	100	650	800
200	900	100	800	1000
250	1050	100	950	1200

(*شرح: **المفروض هنا أنك تتعلم كيف تجد التوازن في جدول الاقتصاد المغلق ويتم ذلك عن طريقتين:**) ☺

1. يتوازن الاقتصاد عند **تساوي** الطلب مع العرض $y = C+I$
2. وعند **تساوي** الادخار مع الاستثمار $I = S$

.....

- تحديد الدخل التوازني في اقتصاد مغلق مكون من قطاعين :

صيغة الدخل التوازني *y هي :

y*= 1 (Ca+I) وتكتب أيضا : $\frac{C_{a+I}}{1-b}$

حيث : 1-b

$\frac{1}{1-b}$ هو مضاعف الانفاق **(سواء أكان انفاق استهلاكي أو استثماري أو حكومي)**

مهم / المضاعف اساس الحل: توجد المضاعف عشان تعرف الزيادة في الدخل ثم تضرب الناتج في ثابت الانفاق (C_{a+I})

وتعريفه :

هو مقدار التغير في الدخل التوازني نتيجة لتغير الانفاق الثابت. وهو مقلوب الميل الحدي للإدخار في مثالنا السابق :

$$4 = \frac{1}{0.25} = \frac{1}{1-0.75} = \frac{1}{1-b}$$

هذا يعني أنه إذا زاد الإنفاق بمقدار100 ريال فسوف يزيد الدخل بمقدار 400 ريال.

- الدخل التوازني *y دائماً يساوي المضاعف مضروباً بالانفاق الثابت (C_{a+I})
- في مثالنا السابق كان Ca= 50 والـ I = 100، ومجموعهم 150 وبالتالي يكون :

الدخل التوازني *y = 150 × **4** = 600 مليون ريال.

- مضاعف الاستثمار $\frac{\Delta Y}{\Delta I}$ = مضاعف الاستهلاك $\frac{\Delta Y}{\Delta C}$ = $\frac{1}{1-b}$

تكرار قانون المضاعف : لا يتغير لا مع الانفاق ولا الاستهلاك ولا مع الاستثمار

مثالنا السابق : إذا زاد الاستثمار الخاص بمقدار 50 مليون ريال كم يزيد الدخل القومي Y ؟

$$\mathbf{4} = \frac{1}{0.25} = \frac{1}{1-0.75} = \frac{1}{1-b}$$ أضعاف.

بالتالي سوف يزيد الدخل القومي بمقدار 4 × 50 = 200 مليون ريال.

الخلاصة :الزيادة في الاستثمار أو في الاستهلاك الثابت تتسبب في زيادة الدخل بمقدار أكبر.

٢) تحديد التوازن في اقتصاد مغلق مكون من **ثلاث** قطاعات (الافراد ورجال الاعمال والحكومة).
سنضيف G على نموذجنا السابق وهو قطاع الحكومة G بحيث يصبح كالاتي:

التوازن الكلي يتحقق عندما : **الطلب الكلي (الانفاق الكلي) = العرض الكلي (الانتاج الكلي)**

Aggregate Supply = Aggregate Demand

AS = AD

$$Y = C + I + G$$

* الانفاق الحكومي G مثله مثل الانفاق الاستثماري I **ثابت** اي **مستقل** لا يعتمد على الدخل.

مضاعف الانفاق الحكومي $\frac{\Delta G}{\Delta Y}$ = مضاعف الاستثمار $\frac{\Delta I}{\Delta Y}$ = مضاعف الاستهلاك $\frac{\Delta C}{\Delta Y}$ = $\frac{1}{1-b}$ ← تكرار صفحة ١٩

- للتذكيرفي مثالنا السابق كانت دالة الاستهلاك الكلي : C = 50 + 0.75Y حيث :
- Ca= 50 والـ I = 100، ومجموعهم 150 وبالتالي كان :
- الدخل التوازني y* = 4 × 150 = 600 مليون ريال

← صفحة ١٩

اذا أضفنا الان الانفاق الحكومي G للنموذج بقيمة 40 مليون ريال.
س: كم يصبح الدخل التوازني y* ؟
س: وكم تغير الدخل التوازني نتيجة زيادة الانفاق الحكومي ب 40 مليون ريال؟
الحل :

الدخل التوازني = مجموع الانفاق الثابت × المضاعف

$$Y^* = \frac{1}{1-b}(Ca + I + G)$$

$$Y^* = \frac{1}{1-0.75}(50 + 100 + 40)$$

$$Y^* = 4 \quad (190)$$

$$Y^* = 760 \text{مليون ريال}$$

لقد زاد الدخل التوازني بقيمة 160 مليون ريال حيث ارتفع من 600 الى 760مليون ريال

وهذه نفسها قيمة المضاعف: 4 × 40 = 160 مليون ريال

الدخل التوازني الجديد = 600+ 160 = 760 مليون ريال.

* الزيادة في الانفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة GDP الناتج المحلي التوازني بمقدار 4 اضعاف الزيادة في G.

- **الدخل التوازني في ظل وجود الانفاق الحكومي والضرائب الثابتة:**
- (سالب)

تأثير الضرائب هو **عكس** تأثير الإنفاق الحكومي في ما يخص التأثير على الإنتاج (الدخل) لماذا؟!
لأن الضرائب سوف تخفض الدخل المتاح (Y_d = Y-T) بين أيدي الناس مما يقلل الاستهلاك C الذي يعتمد على الدخل.
وعندما يقل الاستهلاك سيقل معه طلب الناس على السلع والخدمات التي تنتجها الشركات (قطاع الاعمال) مما سيدفعها لتقليل الانتاج Y.

- صيغة الدخل التوازني *y في ظل وجود الضرائب الثابتة على الدخل هي:

$$Y^* = \frac{1}{1-b}(Ca + I + G - bT)$$

مضاعف الضريبة الإجمالية الثابتة: (مضاعف الضريبة اشارته سالب)

هو مقدار التغير في الدخل نتيجة تغير الضرائب الإجمالية الثابتة = $\frac{-b}{1-b}$

مثال: في مثالنا السابق كانت دالة الاستهلاك الكلي : C = 50 + 0.75Y حيث :
Ca = 50 مليون و I = 100 مليون و G = 40 مليون

السؤال : اذا علمت أن الحكومة فرضت ضريبة ثابتة على الدخل مقدارها 10 مليون ريال .
*ما تأثير ذلك على الدخل التوازني؟

- الحل:

الخطوة الأولى : في البداية نحسب الدخل التوازني قبل فرض الضريبة :

$$Y^* = \frac{1}{1-b}(Ca + I + G)$$

$$Y^* = \frac{1}{1-0.75}(50 + 100 + 40)$$

$$Y^* = 4 \quad (190)$$

$$Y^* = 760 \text{مليون ريال}$$

الخطوة الثانية : نحسب الدخل بعد فرض الضريبة :

- $$Y^* = \frac{1}{1-b}(Ca + I + G - bT)$$

$$Y^* = \frac{1}{1-0.75}(50 + 100 + 40 - 0.75 * 10)$$

$$Y^* = 4 \quad (182.5)$$

$$Y^* = 730$$

هذا يعني أن الضريبة بمقدار 10 مليون خفضت الدخل بمقدار 30 مليون ريال. (لأن العلاقة عكسية بين الضرائب والدخل)

- طريقة ثانية للحل :

نبدأ بالخطوة الثانية : نحسب مضاعف الضريبة ← مانسى اشاره السالب

- مضاعف الضريبة = $\frac{-b}{1-b}$ = $\frac{-0.75}{1-0.75}$ = -3

مقدار الانخفاض في الدخل = مضاعف الضريبة × مقدار الضريبة الثابتة

= -3 × 10

= -30 مليون ريال

الدخل التوازني الجديد سيكون= 760 - 30

---

* مضاعف الميزانية المتوازنة:

المقصود فيها (أن التغير في الإنفاق يساوي التغير في الضرائب)
يعني أن زيادة الانفاق الحكومي بمقدار 100 مليون ريال والممول بزيادة الضرائب بمقدار 100 مليون ريال يؤدي الى زيادة الدخل بمقدار بمقدار 100 مليون ريال.

والسبب ان مضاعف الانفاق **اكبر من** مضاعف الضريبة

$\frac{1}{1-b}$ > $\frac{-b}{1-b}$

في مثالنا : 4 > -3

فلو زاد الانفاق الحكومي بمقدار10 مليون فهذا يعني أن الدخل سيزيد بمقدار 40 مليون(العلاقة طردية بين الانفاق والدخل)

لو زادت الضرائب بمقدار10 مليون هذا يعني أن الدخل سينخفض بمقدار30- مليون(العلاقة عكسية بين الضرائب والدخل)

بالمحصلة النهائية سيزيد الدخل بمقدار 10 مليون

---

٣) تحديد التوازن الكلي في اقتصاد مفتوح: (هنا نورد الحديث عن الاستيراد وعلاقته بالدخل)

سنضيف الان الى نموذجنا السابق قطاع التجارة الخارجية X-M بحيث يصبح كالاتي:

الطلب الكلي (الانفاق الكلي) = العرض الكلي (الانتاج الكلي)

Aggregate Supply = Aggregate Demand

AS = AD

$$Y = C + I + G + X-M$$

X انفاق الخارج على صادراتنا مثله مثل الانفاق الاستثماري I والحكومي G ثابت لا يعتمد على الدخل.
(اللي يعتمد ع الدخل هو الواردات)

M=mY الواردات تعتمد على دخلنا.

M: هو الميل الحدي للاستيراد .

* صيغة الدخل التوازني y* في اقتصاد مفتوح:

$$Y^* = \frac{1}{1-b+m}(Ca + I + G + X)$$

المضاعف $\left(\frac{1}{1-b+m}\right)$ في الاقتصاد المفتوح أقل من المضاعف في الاقتصاد المغلق $\frac{1}{1-b}$

* صيغة المضاعف في الاقتصاد المفتوح تختلف عن صيغة المضاعف في الاقتصاد المغلق
*المضاعف في الاقتصاد المفتوح أقل لأننا أضفنا فيه الميل الحدي m بالتالي أكيد هو أقل من المضاعف المغلق

مثال: في مثالنا السابق كانت دالة الاستهلاك الكلي : $C = 50 + 0.75Y$ حيث :

Ca = 50 مليون و I = 100 مليون و G = 40 مليون

وحسبنا الدخل التوازني : Y*= 760 مليون ريال

الان سوف نضيف قطاع التجارة الخارجية من خلال الدالة: $NX = 50 - 0.1\,Y$

$X-M = X - mY$

فكم يُصبح الدخل التوازني Y*؟

الحل: صيغة الدخل التوازني y* في اقتصاد مفتوح: $Y^* = \frac{1}{1-b+m}(Ca + I + G + X)$

$$Y^* = \frac{1}{1-0.75+0.1}(50 + 100 + 40 + 50)$$

$$Y^* = \frac{1}{0.35}(240)$$

$$Y^* = 2.857\,(240)$$

$$Y^* = 2.857\,(240)$$

$Y^* = 685.68$

685.68 – 760 = 74.32

هذا يعني أن الدخل التوازني **انخفض** بمقدار 74.32 مليون ريال.

قبل أن ندخل إلى السياسات الاقتصادية ملاحظة هامة جداً جداً:

السياسة المالية والسياسة النقدية أدوات في يد الدولة للتحكم في مستوى التضخم وأسعار الفائدة واستقرار سعر العملة .

السياسة المالية	السياسة النقدية
يشرف عليها **وزارة المالية**	يشرف عليها **المصرف المركزي**
عمل الوزارة : فرض الضرائب ، وإعداد الموازنة الاستثمارية والتجارية .	**عمل البنك المركزي:** إصدار النقد وحجمه وفئاته ، تحديد سعر الفائدة واصدار تعليمات الاستيراد والتصدير عن طريق مصارف الدولة.

السياسات الاقتصادية الحكومية:

السياسات المالية	
السياسات المالية التوسعية Expansionary Fiscal policies	السياسات المالية الانكماشية Contractionary Fiscal policies
تؤدي إلى **زيادة** الطلب الكلي ثم **ترفع** الانتاج الكلي GDP **(كيف؟!)** عن طريق **زيادة G** او **تخفيض T** G:دعم الحكومة.(تحويلات وإعانات وتعويضات) T : الضرائب.	تؤدي الى **نقصان** الطلب الكلي ومن ثم **تخفض** الناتج الكلي GDP **(كيف؟!)** عن طريق **تخفيض G** او **زيادة T**. G:دعم الحكومة.(تحويلات وإعانات وتعويضات) T : الضرائب.
تستخدم (حالة **الركود او الكساد**).	**تستخدم** (حالة **الرواج او الانتعاش الاقتصادي**).

* المثبتات الالية: ← (أدوات السياسة المالية)

1.الضرائب و 2.التحويلات (الاعانات و تعويضات البطالة): الجدول أسفل نفس الكلام اللي في الجدول

في حالة الركود الاقتصادي:	في حالة الرواج الاقتصادي:
تلجأ الحكومة الى **زيادة** التحويلات و **تقلل** فرض الضرائب مما يزيد الدخل المتاح بين ايدي الناس ويزيد الاستهلاك وهذا يرفع الطلب الكلي مما يزيد الانتاج (Y).	تلجأ الحكومة الى **تقليل** التحويلات و **تزيد** فرض الضرائب مما يقلل الدخل المتاح بين ايدي الناس و يقل الاستهلاك وهذا يخفض الطلب الكلي مما يقلل الاسعار و يقل الانتاج (Y).

(التقلبات الاقتصادية والدورة الاقتصادية)

التقلبات الاقتصادية غير مرغوب فيها لماذا؟! لأنها تتسبب في تحرك الناتج المحلي الاجمالي بعيدا عن مستوى الانتاج الكامن وهذه التقلبات تسمى بالدورة الاقتصادية.

الانتاج الكامن (مستوى التوظيف الكامل) هو : اقصى انتاج يُمكن الوصول اليه باستخدام الموارد المتاحة.

* اذا كان الاقتصاد بعيد عن مستوى التوظيف الكامل تكون الاسعار ثابتة أو ترتفع ارتفاع بسيط.

* اذا كان الاقتصاد قريب من مستوى التوظيف الكامل ترتفع الاسعار بشكل كبير. (تخيل أي شي تقرب منه تشوفه كبير ☺)

(شرح الفقرة السابقة للي حاب يفهم ☺ : إذا الكل شغال ← الكل يطلب ← الكل ينتج ويعرض)

* الاجل القصير في الاقتصاد الكلي هو الفترة الزمنية التي لا تتغير فيها الاسعارأو تتغير بشكل طفيف. (تكرار صفحة ١٦)

الدورة الاقتصادية Business cycle

تمر الدورة الاقتصادية **بأربع** مراحل هي :

- ١.مرحلة الانتعاش Recovery حيث يبدأ النشاط الاقتصادي بالزيادة المتمثلة في الإنتاج وانخفاض معدلات البطالة وارتفاع الأجور والتوسع في التسهيلات الائتمانية وتناقص حجم المخزون من السلع ومن ثمّ الزيادة في الدخل (ارتفاع في مستوى الإنتاج يرافقه عادة انخفاض في مستوى البطالة.).
- ٢.مرحلة الرواج أوالرخاء أو الازدهار Boom حيث تمثل أعلى نقطة في الدورة الاقتصادية وتتميز بارتفاع أكبر في مستوى الإنتاج يرافقه عادة ارتفاع في مستوى التشغيل (انخفاض أكبر في مستوى البطالة) مع إرتفاع مستوى الأسعار.
- ٣.مرحلة انكماش Contraction او الركود Recession : إذ يتراكم المخزون نتيجة تناقص الطلب ومن ثمّ تتراجع الأرباح، وترتفع معدلات البطالة وتتناقص مستويات الأجور، ويظهر عجز عدد متزايد من المقترضين عن سداد القروض المستحقة عليهم من قبل البنوك، الأمر الذي يدفع إلى تقليص حجم الائتمان، كل هذا يسهم في تراجع الدخل على مستوى الاقتصاد (تراجع في مستوى الإنتاج وانخفاض في مستوى التشغيل وارتفاع في مستوى البطالة).
- ٤.حالة الكساد Depression: تراجع أكبر ولفترة زمنية أطول في مستوى الإنتاج يرافقه تراجع حاد في مستوى التشغيل وارتفاع في مستوى البطالة.

الطلب الكلي والعوامل المؤثرة فيه(عندما نتحدث عن الطلب فإننا نعني الاستهلاك والاستثمار)

* منحنى الطلب الكلي سالب الميل:
لأنه يعكس علاقة عكسية بين المستوى العام للأسعار P والكمية المطلوبة من السلع والخدمات.

- **الاسباب** التي تجعله سالب الميل هي:

١) أثر الثروة wealth effect
عندما ينخفض المستوى العام للأسعار فإن **الثروة الموجودة لدى الناس تزيد** أي ان (كمية النقود الحقيقية = $\frac{1}{P}$) سوف تزيد مما يزيد ثروة الافراد أكثر وبالتالي سيزيد طلبهم على السلع والخدمات المختلفة.

٢) أثر سعر الفائدة : (سعر الفائدة يحدده البنك المركزي في السياسية النقدية.. تذكر دول الملاحظة صفحة24)
انخفاض المستوى العام للأسعار يؤدي الى زيادة كمية النقود الحقيقية بين ايدي الناس مما يؤدي الى انخفاض سعر الفائدة الحقيقي بالتالي فإن الاستثمارات ستزيد لأن أسعار الفائدة تعتبر تكلفه على المستثمر وتكلفه على المستهلك أيضا المقترض مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات I وكذلك زيادة الاستهلاك C (وهما جزءان مهمان من دالة الطلب الكلي على السلع والخدمات).

٣) أثر التجارة الخارجية :

عندما ينخفض المستوى العام الأسعار **تصبح السلع المحلية مغرية** للشراء سواء للمواطنين او للخارج مما يزيد الكمية المطلوبة على السلع المحلية **على حساب السلع المستوردة**

ايضا عندما ينخفض المستوى العام الأسعار **يؤدي الى زيادة كمية النقود الحقيقية بين ايدي الناس** وهذا يؤدي إلى **انخفاض سعر الفائدة** مما سيجعل **الطلب على العملة المحلية قليل** وبالتالي سينخفض سعر العملة مما يعني حافز لشراء السلع المحلية لأن السلع الأجنبية ستكون مرتفعة الثمن مقارنة بالسلع المحلية.

العوامل المؤثرة في الطلب الكلي (نتكلم الأن عن التأثير ع المنحنى في الرسم البياني)

العوامل التي تؤدي الى زيادة **الطلب** (نقله الى اليمين) أو تخفيض **الطلب** الطلب الكلي (ازاحته الى اليسار) :

- زيادة الاستهلاك الثابت Ca ستؤدي إلى نقله إلى أعلى (اليمين) والعكس صحيح.
- زيادة الاستثمار الثابت I ستؤدي إلى نقله إلى أعلى (اليمين) والعكس صحيح.
- زيادة الإنفاق الحكومي G ستؤدي إلى نقله إلى أعلى (اليمين) والعكس صحيح.
- تخفيض الضرائب T ستؤدي إلى نقله إلى أعلى (اليمين) والعكس صحيح.
- زيادة الصادرات X ستؤدي إلى نقله إلى أعلى (اليمين) والعكس صحيح.
- زيادة كمية النقود M في الاقتصاد ستؤدي إلى نقله إلى أعلى (اليمين) والعكس صحيح .

عرض النقود الاسمي	عرض النقود الحقيقي
كمية عرض النقود الموجودة في الاقتصاد	تكون نفس الكمية موجودة ولكن انخفض المستوى العام للأسعار فزادت القوة الشرائية لهذه النقود = $\frac{1}{P}$

السياسة المالية التوسعية (زيادة G او تخفيض T): تؤدي إلى نقل منحنى الطلب الكلي إلى أعلى (اليمين).

السياسة المالية الانكماشية (تخفيض G او زيادة T): تؤدي إلى نقل منحنى الطلب الكلي إلى أسفل (اليسار).

السياسة النقدية التوسعية (زيادة M او تخفيض P): تؤدي إلى نقل منحنى الطلب الكلي إلى أعلى (اليمين).

السياسة النقدية الانكماشية (تخفيض M او زيادة P): تؤدي إلى نقل منحنى الطلب الكلي إلى أسفل (اليسار).

العرض الكلي والعوامل المؤثرة فيه (عندما نتحدث عن العرض فإننا نعني الانتاج)

منحنى العرض الكلي يصف العلاقة التي تربط بين المستوى العام الاسعار P والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي من السلع والخدمات. وسندرس سويا :

١- منحنى العرض الكلي الكلاسيكي (على المدى الطويل).

٢- منحنى العرض الكينزي (على المدى القصير).

١- منحنى العرض الكلي الكلاسيكي (على المدى الطويل)	٢- منحنى العرض الكلي الكنزي (على المدى القصير)
* يكون الاقتصاد عند مستوى التوظيف الكامل للموارد. * مستوى الانتاج عند العمالة الكاملة لا يعتمد على مستوى الاسعار، بل على عوامل العرض الاخرى: العمل ، راس المال والتكنولوجيا. وهذا هو السبب في جعل منحنى العرض الكلاسيكي عاموديا عند *Y. * في ظل المدرسة الكلاسيكية حيث يكون منحنى العرض الكلي عموديا، فإن وظيفة منحنى الطلب الكلي ذو الميل السالب هي فقط في تحديد المستوى التوازني للاسعار P .	* منحنى العرض عند كينز: هو منحنى مستوي نسبيا ذو ميل موجب، حيث أن الشركات تستجيب للتغيرات في الطلب الكلي في المدى القصير عن طريق تعديل الانتاج أكثر من تعديل الاسعار. بمعنى: الزيادة في الطلب تقابل بزياده في الانتاج (والعكس صحيح). * الطلب الكلي الفعال هو من يخلق العرض (أي يحدد مستوى الانتاج Y في الأجل القصير).
* الملخص: عملية التعديل عند كينز نتيجة لتغير الطلب تأتي من خلال تغير الكميات (الانتاج Y). أما المدرسة الكلاسيكية فالتغيرات والتعديلات لتغير الطلب تأتي من خلال التغير في المستوى العام للأسعار P لأن الإنتاج ثابت حيث منحنى العرض عمودي على *Y.	

ملحوظتان مهمتان: عن التوازن الاقتصادي عند كينز	
فجوة الطلب التوسعية (التضخمية)	فجوة الطلب الانكماشية
التوازن في النموذج الكينزي لا يعني بالضرورة التوازن عند مستوى التوظيف الكامل كما هو الوضع عند الكلاسيك، فقد يعمل ويتوازن الاقتصاد في المدى القصير عند مستوى أعلي من مستوى التوظيف الكامل Yp أو *Y و في هذه الحالة يظهر ما يعرف ب فجوة الطلب التوسعية (التضخمية).	وقد يعمل ويتوازن الاقتصاد عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل *Y لأن الأسعار وكذلك الأجور ليست مرنه مرونة كاملة لكي تُحدث الانتقال مباشرة إلى التوازن عند مستوى التوظيف الكامل. و في هذه الحالة يظهر ما يعرف ب فجوة الطلب الانكماشية (يكون هناك نقص في الطلب الكلي الفعال).
فقط في الأجل الطويل يعمل الاقتصاد عند مستوى العمالة الكاملة حيث تتعدل الأسعار.	

صدمات العرض (أثر التغيرات في العرض الكلي على التوازن مع ثبات الطلب الكلي)

١) صدمة العرض التوسعية (صدمة العرض الايجابية أو المفضلة)	٢) صدمة العرض التوسعية (صدمة العرض الايجابية أو المفضلة)
تؤدي صدمة العرض التوسعية نتيجة الى (حدوث انخفاض في اسعار مدخلات الانتاج أو حدوث تقدم تكنولوجي) الى انتقال منحنى العرض الكلي AS الى اليمين من AS0 الى AS1 مما يؤدي الى تغير وضع التوازن من E0 الى E1 وهذا يؤدي الى زيادة الانتاج Y من Y0 الى Y1 ← ↑ التوظيف مع انخفاض الاسعار من P0 الى P1 . صدمة العرض الايجابية تؤدي الى تحقيق أفضل سيناريو مرغوب في الاقتصاد والمتمثل في : (زيادة الانتاج Y مع تخفيض الاسعار P). 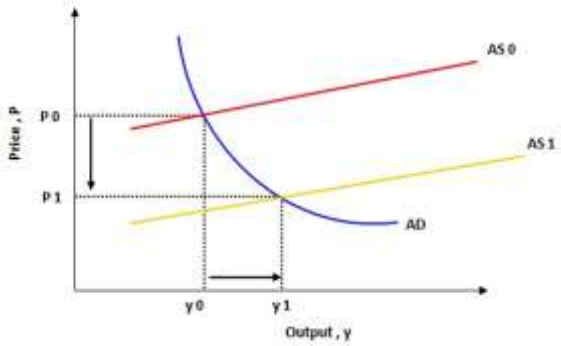 	* تؤدي صدمة العرض الانكماشية نتيجة الى (حدوث ارتفاع في اسعار مدخلات الانتاج مثل ارتفاع اسعار البترول) الى انتقال منحنى العرض الكلي AS الى اليسار من AS0 الى AS1 مما يؤدي الى تغير وضع التوازن من E0 الى E1 وهذا يؤدي الى انخفاض الانتاج Y من Y0 الى Y1 ← ↓ التوظيف (زيادة البطالة) مع ارتفاع الأسعار من P0 الى P1 . هذا يعرف بالركود التضخمي (Stagflation) اي انخفاض الانتاج مصحوبا بارتفاع الاسعار. * صدمة العرض الانكماشية تؤدي الى تحقيق أسوأ سيناريو غير مرغوب فيه والمتمثل في : (انخفاض الانتاج Y مع ارتفاع التضخم (الاسعار P). 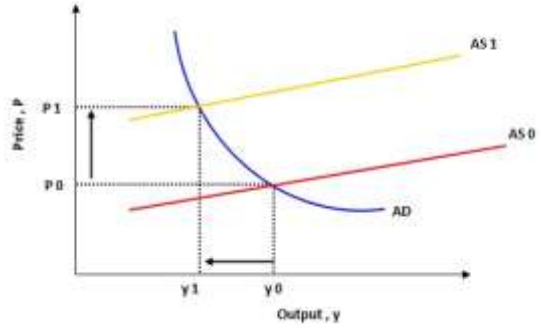

أهداف السياسة الاقتصادية الكلية

هناك أربعة اهداف رئيسة يسعى الى تحقيقها القائمون على تطبيق السياسات الاقتصادية في أي بلد :

١- تحقيق مستويات مقبولة من النمو الاقتصادي: النمو الاقتصادي يعتمد على توظيف جميع عوامل الإنتاج المتاحة وبأعلى كفاءة ممكنة مما يؤدي الى تزايد في معدلات النمو الاقتصادية.

٢- التوظيف الكامل للعمالة: عندما نتكلم عن النمو الاقتصادي فنعني به معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي GDP حيث هناك عوامل تؤدي إلى ارتفاعه اهمها توظيف جميع عناصر الإنتاج وعلى راسها عدم وجود بطالة العمالة التي هي في الحقيقة الأساس الذي يعتمد عليه الاقتصاد فتسعي الحكومات لعمل كل ما في شانه من تعليم وتدريب وتأهيل القوى العاملة لأنها في الحقيقة هي أساس النمو الاقتصادي.

٣- المحافظة على استقرار الاسعار: الاقتصاد الكلي يسعى إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادية جيده ولكن بدون تضخم أو على الأقل مستويات التضخم تكون معقولة لا تتجاوز 3% .

٤- تحقيق مستويات مقبولة من الاستقرار في أسعار الصرف وميزان المدفوعات: بما أن معظم الدول في العصر الحاضر تعمل كاقتصاديات مفتوحة مما يعني ان احد أهم اهداف السياسة الاقتصادية الكلية هي استقرار أسعار الصرف (اسعار العملات) لضمان استقرار التجارة الخارجية (الدولية) اي لكي لا تتأثر عملية الاستيراد والتصدير بتقلبات اسعار العملة.

ميزان المدفوعات: هو سجل لكافه المعاملات التي تجري بين الدوله وبقيه دول العالم ويشمل :

حساب رأس المال وحساب الذهب والحساب التجاري الذي هو جزء من الحساب الجاري الذي يشمل ايضا حساب التحويلات النقدية الصافية.

- ميزان المدفوعات نظريا و محاسبيا متوازن بشكل مستمر. حالة التوازن هي حالة افتراضية.
- يحدث العجز أو الفائض في الميزان عندما **لا تتساوى** قيمة المدفوعات للخارج مع قيمة المدفوعات للداخل.

والعجز في ميزان المدفوعات خطير لأنه يعني أن:

جانب المدين أكبر من جانب الدائن

قيمة المدفوعات للخارج أكبر من قيمة المدفوعات للداخل

قيمة مستورداتنا من السلع والخدمات أكبر من قيمة صادراتنا من السلع والخدمات

هذا الوضع سيولد ضغط على العملة المحلية حيث سيؤدي إلى عمليه سحب العملة الصعبة الموجودة لدينا في البلد لسداد التزامات تجاه الخارج فيزيد الطلب على العملة الاجنبية مقابل انخفاض الطلب على العملة الوطنية مما يؤدي الى تخفيض سعر

البطالة Unemployment تكرر معنا صفحة 1

تعريف البطالة :هي عدد العاطلين عن العمل والذين يبحثون عنه ولا يجدونه عند الاجر السائد.
أما إذا كانوا لا يبحثون عن العمل (متقاعسين) فهؤلاء لا يعتبرون من ضمن البطالة.

وتظهر البطالة عادة في أوقات الركود الاقتصادي وتقل في أوقات الازدهار الاقتصادي.

تؤدي البطالة إلى انخفاض في معدل النمو الاقتصادي لأن بعض من عناصر الإنتاج غير مستخدم.

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{القوة العاملة اجمالي}}$$

والقوة العاملة هو اجمالي أولئك الذين يعملون والذين لا يعملون ممن هم في سن العمل ويبحثون عن عمل.

مثال:

إذا كان في الاقتصاد الكويتي 200000 شخص يعمل و 10000 عاطل عن العمل في سنة 2014. علما أن عدد سكان الكويت حسب اخر احصاء يبلغ مليون كويتي احسب ما يلي :

١) ما مقدار اجمالي القوة العاملة ؟ ٢) ما نسبه القوة العاملة؟ ٣) معدل البطالة؟

- ***الحل:***

١) **اجمالي القوة العاملة** = عدد العاملين + عدد العاطلين

= 200000 + 10000 = **210000** شخص

٢) **نسبة القوة العاملة لعدد السكان** = $\frac{\text{القوة العاملة}}{\text{عدد السكان}}$ = $\frac{210000}{1000000}$ = **0.21 (21%)**

٣) **معدل البطالة** = $\frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{القوة العاملة اجمالي}}$

= $\frac{10000}{210000}$ = **0.0476 (4.76%)**

*أنواع البطالة:

١- البطالة الدورية Cyclical Unemployment : هي البطالة التي تحدث أثناء الركود الاقتصادي وقبل بلوغ الناتج الحقيقي مستوى الطاقة الانتاجية الكامنة Yp أي مستوى التشغيل الكامل Yf(Full Employment). و يلعب هبوط الانفاق الكلي AE الذي يُحدد الطلب الكلي AD دورا هاما في هذا الصعيد. البطالة الدورية مرتبطة بالطلب الكلي ففي حالة انخفاضه ستتولد البطالة الدورية وإذا زاد الطلب الكلي ستقل البطالة الدورية .

٢- البطالة الاحتكاكية *Frictional Unemployment* : تظهر بشكل مؤقت بسبب التطورات في سوق العمل وفي التكنولوجيا (الفترة الواقعة بين ترك العمل الاول و الالتحاق بالعمل البديل –فترة تعطل-) وقد تنتج عن غياب المعلومات عن الوظائف المتاحة ومكان توفرها.

البطالة الهيكلية Structural Unemployment : وتنتج عن عدم تناسب المهارات والقدرات التي تملكها العمالة مع متطلبات سوق العمل ولمواجهة هذا النوع من البطالة لابد من إعادة تدريب وإعادة تأهيل العاطلين

٤- البطالة الموسمية Seasonal Unemployment: يظهر هذا النوع من البطالة في القطاعات التي تتصف فيها النشاطات بالموسمية، مثل: (قطاع السياحة وقطاع الزراعة).

البطالة عند المعدل الطبيعي :

تعني وجود معدل اعتيادي للعاطلين يتراوح عادة بين 4% و 6% من مجموع القوى العاملة، وهو معدل متوسط بعيد الامد لا يتعلق بالدورات الاقتصادية حيث يستمر جزء من القوى العاملة معطلة بعد تلافي البطالة الدورية للعاملين و استيعاب الطاقة الانتاجية الرأسمالية بشكل كامل (عند مستوى التشغيل الكامل و الناتج الحقيقي الكامن Yp).

والمعدل الطبيعي للبطالة يتكون من البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية وعندما يكون معدل البطالة الدورية = صفر.

الاجراءات المتبعة بهدف تخفيض معدل البطالة الطبيعي:

١) تخفيض البطالة الاحتكاكية عن طريق تحسين انتقال العمال من خلال نظام معلومات أفضل تربط بين سوق العمل.
٢) تخفيض معدلات البطالة الهيكلية عن طريق تطوير مستوى التدريب والتعليم المهني بما يتناسب مع حاجة سوق العمل.

٣) تقليل التمييز في التوظيف بأشكاله المختلفة سواء كان بالتمييز حسب الجنس (بين الرجل والمرأة) أو تمييز حسب اللون (أسود أو ابيض) أي التوظيف حسب الكفاءات.

٤) التخلص من الحد الأدنى للأجور الذي يعني عدم توظيف أي شخص بأقل من الأجر الذي قامت الدولة بوضعه. قد يكون في الحقيقة هناك طلب على العمال ولكن المنشأة لا تستطيع دفع الحد الأدنى للأجور. وهذا سيؤدي إلى أن المنشأة تحجم عن التوظيف وبالتالي سيكون عندنا بطالة بسبب الحد الأدنى للأجور.

٥) تحرير التجارة الخارجية من كافة القيود. مما يُمكن الشركات المحلية من التوسع بالانتاج عن طريق التصدير وبالتالي تستطيع أن توظف المزيد من العمال وبالتالي ينخفض معدلات البطالة الطبيعية.

الآثار السلبية للبطالة اقتصادياً واجتماعياً

- الآثار السلبية الاقتصادية للبطالة:

١- تناقص الإنتاج والدخل: إذا تعطل توظيف العمالة المدربة والمتعلمة فإن هذا يؤدي إلى فقدان إنتاج كان يمكن الحصول عليه لو وظفت هذه الطاقة البشرية وبالتالي انخفاض الانتاج القومي يعني انخفاض الدخل القومي.

٢- أن الزيادة في معدلات البطالة تؤدي إلى تراجع الطلب في الاقتصاد، وذلك نتيجة تناقص مستويات الدخل القومي وهذا سيؤدي الى انخفاض الطلب على السلع والخدمات.

٣- البطالة لها تأثير سلبي على إيرادات الموازنة الحكومية بسببين:

a. أحدهما تراجع مستويات التوظيف يؤدي إلى تخفيض حصيلة الضريبة. أي أن إيرادات الميزانية ستنخفض وسيتولد العجز الحكومي. (النفقات G > T الايرادات)

b. انخفاض الإنتاج وتزايد البطالة يعني تزايد النفقات الحكومية الخاصة بمدفوعات التحويلات (تعويضات البطالة ومدفوعات الضمان الاجتماعي)، وهذا يؤدي إلى تزايد العجز في الميزانية الحكومية.

- الآثار السلبية الاجتماعية للبطالة:

١- مع تزايد معدلات البطالة تتزايد الجرائم، ومعالجة البطالة تقلص من معدلات الجرائم.

٢- البطالة تُحمل الدولة تكاليف تكمن في تلك الأموال التي أنفقت لتعليم وتدريب وتأهيل العاطلين عن العمل.

٣- طول فترة البطالة تُفقد العمال مهاراتهم وبالتالي تزيد فترة بطالتهم.

النمو الاقتصادي Economic Growth

- المقصود فيه نمو الناتج المحلي الاجمالي GDP. وأحد أهم أهداف السياسة الاقتصادية لأي بلد تحقيق مستويات مقبولة من النمو الاقتصادي.
- عوامل (شروط) النمو الاقتصادي :
- زيادة التراكمات الرأسمالية Capital Accumulation
- الاستثمار في الموارد البشرية Human Capital Investment: ونقصد به التعليم والتدريب واكتساب المهارات. ونجد كثيراً من الدول تهتم بالعنصر البشري -ويسمى بـ(رأس المال البشري)- عن طريق تعليمهم وتدريبهم حيث ذلك يؤدي إلى معدلات نمو عالية.
- إعادة توظيف الموارد للاستخدامات الأفضل Re-allocation of Resources: يعني تعيين الشخص المناسب في المكان المناسب، فعند تأهيل شخص وتدريبه في مجال أو تخصص معين فيجب أن يعمل في نفس التخصص.
- الاستفادة من اقتصاديات الحجم Economic of Scale: المقصود بها بعض المشروعات عندما تتوسع في الانتاج تحصل على انخفاض في متوسط التكاليف الكلية مما يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية.

التضخم *Inflation*

أولا: تعريف التضخم : هو الارتفاع العام والمستمر في المستوى العام للأسعار.

ثانيا : اسباب التضخم : قد يُعزى الى:

- ارتفاع تكاليف الانتاج كأسعار المواد الخام.
- زيادة أحد مكونات الانفاق القومي مما يؤدي الى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات دون أن يرافق ذلك زيادة في الانتاج الكلي.
- زيادة كمية النقود المتداولة M أكبر من المعروض السلعي.

- ثالثا : حساب معدل التضخم Inflation Rate:

معدل التضخم = المستوى العام للاسعار في السنة الحالية - المستوى العام للاسعار في السنة السابقة
المستوى العام للاسعار في السنة السابقة

- وعادة يتم حساب المستوى العام للأسعار من خلال احتساب الرقم القياسي لاسعار المستهلك (CPI) Consumer Price Index وهو عادة يُستخدم في حساب معدل التضخم.

مثال: إذا علمت أن المستوى العام للأسعار في سنة 2005 كان 200 و اصبح في عام 2006 يساوي 250 فإن:

معدل التضخم = المستوى العام للاسعار في السنة الحالية 2006 - المستوى العام للاسعار في السنة السابقة 2005
المستوى العام للاسعار في السنة السابقة 2005

معدل التضخم = $\frac{200-250}{200}$ = $\frac{٥٠}{٢٠٠}$ = 0.25

اذن هذا البلد شهد معدل تضخم عالي وغير مقبول في سنة 2006 بلغ 25% .

رابعا : اثار التضخم :

- يعمل على إعادة توزيع الأصول المالية، حيث أنه يفيد المدينين على حساب الدائنين.
- فقدان النقود وظيفتها كمخزن للقيمة و أداة للادخار نتيجة للتضخم مما يؤثر سلبا على الاستثمار، و بالتالي تتأثر سلبا كل برامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.
- سوء توزيع الدخل القومي على أفراد المجتمع نتيجة لتضرر فئات العاملين و المتقاعدين اصحاب الدخول الثابتة و استفادة أصحاب الدخول المتغيرة (من تجار و اصحاب المهن الحرة الخ).

خامسا: انكماش الأسعار Deflation:

هي الفترة التي يكون فيها متوسط مستوى الأسعار في حالة هبوط (الانكماش عكس التضخم).

- خلال فترة الكساد الكبير بين ١٩٢٩ و١٩٣٣، انخفض متوسط الأسعار بنسبة ٣٣%.
- عندما يهبط متوسط مستوى الأسعار فإن الأجور تميل إلى الانخفاض، ولذلك فإن الانكماش مشكلة لأن الناس قد لا تكون قادرة على تسديد ديونها. أي أن الدائنين هم المستفيدون في حالة انكماش الأسعار.
- في التضخم المدينون هم المستفيدون وفي الانكماش العكس، الدائنون هم المستفيدون.

العلاقة بين التضخم والبطالة (منحنى فيليبس)

- منحنى فيليبس Phillips Curve يبين العلاقة العكسية بين معدل التضخم و معدل البطالة في المدى القصير.

- هذا يعني أن السياسات المتخذة لعلاج وتخفيض أحدهما سيكون على حساب الاخر. أي أن علاج البطالة سيكون على حساب ارتفاع التضخم والعكس صحيح. تفسير ذلك :

لعلاج البطالة وتخفيضها لا بد من تطبيق سياسة مالية توسعية أو سياسة نقدية توسعية مما يؤدي الى ارتفاع الطلب الكلي AD فتستجيب الشركات بزيادة الانتاج عن طريق توظيف مزيد من العمال (انخفاض البطالة) لكن في المقابل زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات يؤدي الى ارتفاع مستوى الاسعار P (حدوث تضخم).
(جدول الملاحظة عن السياسات صفحة 24)

- **منحنى فيليبس في المدى القصير والمدى الطويل:**

- منحنى فيليبس في المدى القصير ذو ميل سالب
لأنه يُبين العلاقة العكسية بين معدل التضخم و معدل البطالة.

- منحنى فيليبس في المدى الطويل عمودي عند المعدل الطبيعي للبطالة. في الأجل الطويل لأن ليس هناك تبادل بين التضخم والبطالة.

خداع النقود Money Illusion

وهو بكل بساطة يعني أن ترتفع دخول الناس النقدية بنسبة معينة مثلا 10% ولكن في نفس الوقت يرتفع التضخم في البلد بنسبة 15%، مما يعني في الحقيقة انخفاض الدخل الحقيقي لان القوة الشرائية للنقود = $\frac{1}{P}$.
فيتوهم الناس ان دخلهم زاد في حين انه انخفض بنسبة 5% .

اذن العمال سيكتشفون بعد فترة أنهم خدعوا وأن الزيادة في رواتبهم ليست زيادة حقيقية فيطالبون برفع رواتبهم لتتلائم مع ارتفاع مستوى الأسعار فينخفض الطلب عليهم ويرتفع معدل البطالة (يرتفع منحنى فيليبس على المدى القصير الى أعلى ملتقيا مع منحنى فيليبس على المدى الطويل عند المعدل الطبيعي للبطالة).

عندما يكون هناك تضخم متوقع بالتالي يكون معدل الفائدة الاسمي أكبر من معدل الفائدة الحقيقي لأن:

سعر الفائدة الاسمي = سعر الفائدة الحقيقي + معدل التضخم المتوقع

سعر الفائدة الحقيقي = سعر الفائدة الاسمي - معدل التضخم المتوقع

- وفي المدى القصير، التغيرات في معدل نمو النقود يؤثر على أسعار الفائدة الحقيقية. فإذا انخفض معدل نمو المعروض من النقود سيؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية والاسمية.
- في المدى الطويل، الاقتصاد يستجيب لانخفاض معدل النمو النقدي من خلال انخفاض معدل التضخم، ومع تراجع التضخم فإن المعدل الحقيقي للفائدة يعود إلى قيمته الأصلية، ومعدلات الفائدة الاسمية تنخفض.

النقود، النظام البنكي والبنك المركزي

- أولا: مفهوم النقود : النقود هي كل شيء يستخدم بانتظام في المعاملات الاقتصادية أو التبادل.
- ثانيا: خصائص النقود

١) القابلية للتخزين: فالسلع الزراعية لا تصلح أن تستخدم كنقود لأنها صعبة التخزين.

٢) القابلية للانقسام: يعني يمكن تجزئتها إلى أجزاء حتى تصلح لأن تكون مقياساً للقيمة.

- ثالثا: وظائف النقود

١) تستخدم كوسيط للتبادل Medium of exchange : بدلا من استخدام النقود، يمكن استخدام المقايضة أو مبادلة السلع بشكل مباشر بسلع أخرى. ولكن بمقارنة النقود مع المقايضة، من المؤكد أن النقود أكثر كفاءة. لماذا؟ لأن المقايضة تتطلب رغبات مزدوجة ومتزامنة لا تحدث إلا من قبيل الصدفة.

٢) النقود تستخدم كوحدة للحساب Unit of account النقود توفر راحة كمعيار للحساب عندما تكون الأسعار لجميع السلع مقدرة بالنقود. النقود بوصفها وحدة للحساب، أو وحدة للمعيار الذي يمكن أن يستخدم لمقارنة القيمة النسبية للسلع، مما يسهل إجراء المعاملات الاقتصادية.

٣) النقود تستخدم كمستودع للقيمة Store of value :

- رابعا: عرض النقود Money Supply

- عرض النقد MS يتكون من:

(Currencies العملات التي بحوزة الناس في التداول خارج خزائن البنوك + Deposits إجمالي ودائع الناس لدى البنوك)

- القاعدة النقدية MB تتكون من:

(Currencies العملات التي بحوزة الناس في التداول خارج الجهاز المصرفي + Reserves الاحتياطات الالزامية والاختيارية الاضافية).

ملحوظة: عرض النقد MS دائما أكبر من القاعدة النقدية MB . لأن الاحتياطات هي جزء من الودائع.

- خامسا: الجهات المؤثرة في عرض النقود:

١) المودعون من الإفراد والمؤسسات من خلال تحديد نسبة ما يودعونه في البنوك وما يحتفظون به خارج البنوك.

٢) المقترضون من الأفراد والمؤسسات ومدى رغبتهم في الاقتراض من البنوك.

٣) البنوك التجارية تؤثر في عرض النقود من خلال عملية منح الائتمان (القروض) التي تتأثر بالسياسة النقدية المتبعة (توسعية او انكماشية) من طرف البنك المركزي من خلال ادوات السياسة النقدية.

٤) البنك المركزي : ⟵ (تحدث عن تأثير البنك المركزي في الاقتصاد في جدول السياسات صفحة 24 هنا الشرح بالتفصيل ☺)

يؤثر في عرض النقود من خلال التغيير في القاعدة النقدية عن طريق أدوات السياسة النقدية :

أ) تغيير نسبة الاحتياطي النقدي الالزامي (القانوني) Legal Monetary Reserve Ratio

هي نسبة إلزامية من إجمالي ودائع البنك التي يجب إيداعها لدى البنك المركزي كإحتياطات إجبارية. و هذه النسبة تتغير حسب السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي حسب الظروف الاقتصادية:

- في حالة الركود الاقتصادي: يلجأ البنك المركزي الى ↓ النسبة ← ↑ اموال البنوك القابلة للاقراض ← ↑ حجم الائتمان المصرفي ← ↑ عرض النقد ← ↑ الانفاق الاستهلاكي و الاستثماري ← ↑ الطلب الكلي AD← ↑ الانتاج الكلي كاستجابة من الشركات لزيادة الطلب على السلع و الخدمات ← ↑ النمو الاقتصادي. (سياسة نقدية توسعية).
- في حالة الرواج الاقتصادي: للحد من الضغوط التضخمية يلجأ البنك المركزي الى ↑ نسبة الاحتياطي الالزامي ← ↓ أموال البنوك القابلة للإقراض ← ↓ حجم التسهيلات الائتمانية (القروض الممنوحة للناس) ← ↓ عرض النقد ← ↓ الانفاق ← ↓ الطلب الكلي ←↓ التضخم. (سياسة نقدية انكماشية).

ب) سعر إعادة الخصم Discount Rate

يُمثل سعر إعادة الخصم سعر الفائدة التي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصم أوراقها التجارية (مقابل اقراضها الاموال):

- في حالة الركود الاقتصادي: لو اراد البنك المركزي التوسع في منح الائتمان سوف يعمد الى ↓ سعر إعادة الخصم ← ↓ تكلفة الحصول على الاموال ← ↑ خصم الاوراق المالية التي بحوزة البنوك ← ↑ السيولة لديها ← ↑ القروض الممنوحة لعملاءها ← ↑ عرض النقد. (سياسة نقدية توسعية).
- في حالة الرواج الاقتصادي: اما اذا أراد البنك المركزي تقليص حجم الائتمان الممنوح يلجأ الى ↑ سعر إعادة الخصم ← ↑ تكلفة الاقتراض لدى البنوك ← ↓ تُحجم عن خصم ما لديها من اوراق مالية ← ↓ الاموال القابلة للإقراض لديها ← ↓ القروض الممنوحة لعملاءها ← ↓ عرض النقد ← ↓ الانفاق الكلي ←↓ الاسعار. (سياسة نقدية انكماشية).

ج) سياسة السوق المفتوحة Open Market Policy: يُقصد بعمليات السوق المفتوحة دخول البنك المركزي الى السوق النقدية و المالية مشتريا أو بائعا لبعض الاوراق المالية (شهادات الإيداع وأذونات و سندات الخزانة)، حيث يستطيع التحكم من خلالها بعرض النقد :

- في وقت الركود الاقتصادي يقوم البنك المركزي بضخ السيولة عن طريق شراء الاوراق المالية ← ↑ عرض النقد (سياسة نقدية توسعية).
- في وقت الرواج الاقتصادي : يقوم بسحب السيولة عن طريق اصدار و بيع الاوراق المالية ← ↓ عرض النقد (سياسة نقدية انكماشية).

و بالتالي يعيد البنك المركزي بواسطة هذه السياسة النقدية غير المباشرة التوازن بين المعروض السلعي و المعروض النقدي.

البنوك التجارية وعملية توليد النقود

- البنك التجاري يقبل الأموال من المدخرين على شكل ودائع (خصوم)، ويستخدم هذه الأموال لمنح القروض للأفراد و الشركات (أصول) و يحقق البنك الارباح من خلال فرق الفائدة التي يتقاضاها من المقترضين و تلك الفائدة التي يعطيها للمودعين.
- الميزانية العمومية المبسطة للبنك التجاري لها جانبان:
- الخصوم Liabilities: هي مصادر الأموال التي يحصل عليها البنك و أهمها الودائع، والبنك هو المسؤول عن إعادة الأموال إلى المودعين عند طلبها. وتشمل أيضا رأس المال التي يُساهم بها أصحاب البنك الأصليون.
- الأصول (الموجودات) Assets: هي استخدام مصادرالأموال التي بحوزة البنك لمنحها كقروض تولد دخل للبنك. و تشمل الأصول كذلك الاحتياطات الإجبارية والإضافية Reserves التي لا يستطيع البنك اقراضها.

الخصوم Liabilities		الأصول Assets	
2000	الودائع	200	الاحتياطي
200	راس المال	2000	القروض
2200$	المجموع	2200$	المجموع

عملية توليد أو خلق النقود Money Creation

- تلعب البنوك التجارية دورا رئيسا في توليد النقود من خلال منح الائتمان (القروض) حيث يعتمد دور العمليات المصرفية على نسبة الاحتياطي النقدي الالزامي المقررة من البنك المركزي (R).
-
- مضاعف النقودMoney Multiplier :

هو مقلوب نسبة الاحتياطي النقدي الالزامي= $\frac{1}{R} = \frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي النقدي}}$

- الزيادة في أرصدة الحسابات الجارية (الودائع)=

$\frac{1}{R}$ × الوديعة الأصلية

- الزيادة في عرض النقود M1 والناتجة عن الزيادة في الوديعة الاصلية =

الزيادة في أرصدة الحسابات الجارية (الودائع) – قيمة الوديعة الأصلية

تمرين

- *مثال:*

لنفترض أن الجدول التالي يُبين المطلوبات والموجودات (الأصول) بشكل مبسط لأحد البنوك السعودية (الراجحي) في لحظة ما.

بنك الراجحي	
الخصوم Liabilities	الأصول Assets
$1000 الودائع	$100 الاحتياطات الالزامية
.	$900 القروض
1000	1000

- علما أن نسبة الاحتياطي الالزامي 10%
- على فرض أن الخصوم هي فقط الودائع.

قام أحد الاشخاص بإيداع 100 دولار في بنك الراجحي

من خلال فتح حساب جديد،

ما الذي يحدث لميزانية بنك الراجحي؟

عندما يقوم العميل بإيداع 100 دولار كودائع نقدية لفتح حساب جاري، العملة لدى الجمهور خارج البنوك انخفضت بينما الودائع الجارية لدى البنوك زادت. أي أن كتلة عرض النقود بقيت دون تغيير، ولكن زادت احتياطيات البنك.

بنك الراجحي سوف يضرب 100 ب 10% =10$ ويضعها كاحتياطي اجباري لدي البنك المركزي وبالتالي يكون:

النقد الحر القابل للتصرف = 100 – 10= 90$

سوف يقوم البنك باقراض مبلغ 90$ لأحد الافراد.

هذا المقترض سوف يقوم بصرف المبلغ ودفعه لشخص

اخر (بائع خضار او بائع تموينات) والذي بدوره سيقوم

بايداع 90$ في بنكه بنك B وهكذا يقوم بنك B بوضع 10% من 90$

كاحتياطي اجباري في البنك المركزي (9$) والباقي (81$) يقوم باقراضها

وبذلك يتضاعف المبلغ الأصلي من خلال نشاط البنوك الائتماني للبنوك من 100$ الى 1000$:

١) مضاعف النقود: $= \frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي النقدي}} = \frac{1}{R} = \frac{1}{0.10} = 10$

٢) الزيادة في أرصدة الحسابات الجارية (الودائع)= الوديعة الأصلية $\times \frac{1}{R}$

$= 100 \times 10 = 1000\$$

٣) الزيادة في عرض النقود M1 = الزيادة في أرصدة الحسابات الجارية (الودائع) – قيمة الوديعة الأصلية

$= 1000 - 100 = 900\$$

بنك الراجحي	
الخصوم Liabilities	الأصول Assets
$1100 الودائع	$110 الاحتياطات
.	990 القروض
1100	1100

نموذج سوق النقود Model of the Money Market

- نموذج سوق النقود يجمع بين عرض النقود الذي يحدده البنك المركزي، مع الطلب على النقود الذي يحدده الجمهور. (سعر النقود ← سعر الفائدة)
- التقاء منحنى عرض النقود مع منحنى الطلب على النقود يحدد سعر النقود (سعر الفائدة).
- يستطيع البنك المركزي أن يغير مستوى سعر الفائدة من خلال التحكم في عرض النقود عن طريق أدوات السياسة النقدية.
- في المدى القصير لعلاج الركود يستطيع البنك المركزي عن طريق زيادة عرض النقود أن يُخفض سعر الفائدة ← يزيد الاستثمار ← يزيد الانتاج.
- في المدى الطويل التغير في عرض النقود لا يؤثر على الانتاج بل فقط على الأسعار لأن الاقتصاد يعمل عند مستوى التوظيف الكامل. زيادة عرض النقد تؤدي الى إرتفاع المستوى العام للاسعار.

- الطلب على النقود The Demand for Money

النقود مجرد جزء من الثروة، فيمكن الاحتفاظ بها في شكل نقود أو الاحتفاظ بها كأصول مثل الأسهم أو السندات.

- أولا: دوافع الطلب على النقود

١) الطلب على النقود لغرض المعاملات Transactions Demand

٢) الطلب على النقود لغرض الاحتياط Precautionary Demand

٣) الطلب على النقود لغرض المضاربة Speculation Demand

- المدرسة الكلاسيكية تقول أن الطلب على النقود يشمل الأول والثاني (المعاملات والاحتياط) فقط .
- كينز أضاف الطلب على النقود لغرض المضاربة.

- يقصد ب الطلب على النقود لغرض المضاربة : قيام الأفراد بالاحتفاظ بجزء من ثروتهم على شكل نقود سائلة بغرض اقتناص أي فرصة مربحة من شراء السندات.
- و سعر السند (ذو معدل الفائدة الثابت) = $\frac{\text{قيمة الفائدة الثابتة}}{\text{سعر الفائدة السوقي}}$
-
- بالتالي يوجد علاقة عكسية بين أسعار الفائدة وبين أسعار السندات.

- سعر الفائدة السوقي هو: مقياس تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود سائلة.

- وتكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود هي:
العائد الذي يمكن الحصول عليه من خلال الاحتفاظ بالنقود في شكل أصول أخرى.

(البنك المركزي وطلب النقود)

_عندما يشتري البنك المركزي سندات حكومية يزيد عرض النقد من أجل تخفيض أسعار الفائدة، يعني زيادة الطلب على السندات، (فالشراء) عندما يدخل البنك المركزي كمشتري فالطلب على السندات سيزيد وبالتالي إذا زاد الطلب على السندات فإن أسعار السندات تميل إلى الارتفاع.

* زيادة أسعار الفائدة، تعني زيادة تكلفة الفرصة البديلة تكلفة الحصول على النقود (تكون عالية) لأجل انتهاز الفرصة للحصول على هذا العائد، وعليه فإن الجمهور يطلب نقودا أقل. وعندما يطلب نقودا اقل سيقل الطلب على السندات مما يقلل اسعارها وعلى العكس فإن الطلب على النقود يزيد مع انخفاض أسعار الفائدة، ويوجد علاقة عكسية بين سعر الفائدة والطلب على النقود لأغراض المضاربة. هذا يُفسر ان (ميل منحنى الطلب على النقود سالب).

ثانيا: عوامل الطلب على النقود

١) العوامل التي تزيد الطلب على النقود؟ (تنتقل منحنى الطلب إلى اليمين أي الى أعلى)
- زيادة المستوى العام للأسعار.
- الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

٢) العوامل التي تقلل الطلب على النقود؟
- انخفاض المستوى العام للأسعار.
- انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

ثالثا: تأثير السوق النقدي بالسوقي الحقيقي (سوق الانتاج):

- التقاء منحنى عرض النقود MS مع منحنى الطلب على النقود MD يحددان سعر الفائدة عند r0 حيث يكون الاستثمار = I0 ويكون الانتاج = Y0
- في حال اتبعت الدولة سياسة نقدية توسعية بزيادة عرض النقود فهذا سوف ينقل منحنى عرض النقود MS الى اليمين من MS0 الى MS1 مما سيخفض سعر الفائدة من r0 الى r1 وبما أن سعر الفائدة (تكلفة رأس المال) انخفض فهذا سيؤدي الى زيادة الاستثمار من I0 الى I1 وحيث ان الاستثمار أحد مكونات الطلب الكلي فسيرتفع الطلب الكلي AD الى اعلى وتستجيب الشركات بزيادة الانتاج من Y0 الى Y1 .

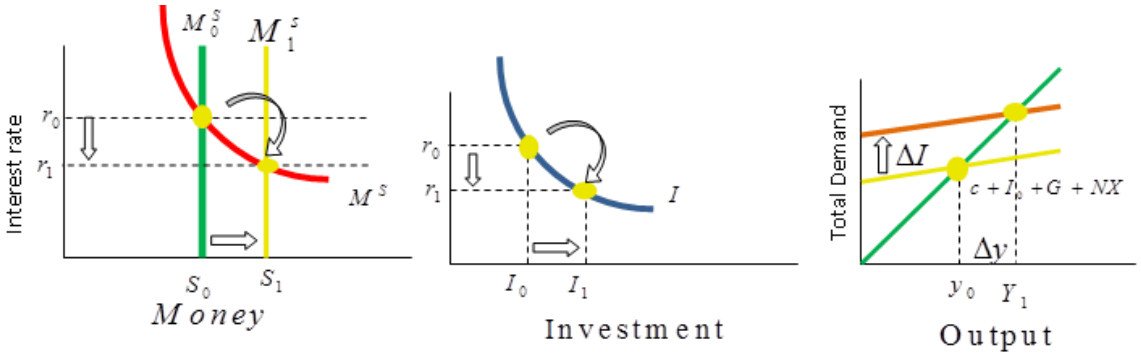

تمنياتي لي ولكم بالتوفيق الحق ☺